1947/03
FW 890 F. 616/4-1747 (18)

نسخة من الجزء الأول من تقرير سري حول استقرار العملات وإنشاء فروع لشركة جارنتي ترست أف نيويورك Guaranty Trust of New York في المملكة العربية السعودية أعده وليم ودماير William Widmeyer نائب رئيس الشركة وهارولد أندرسون Harold F. Anderson النائب الثاني لرئيس الشركة، في شهر مارس (آذار) ١٩٤٧م.

يقول التقرير إن المملكة بلد مسلم يحكمه الملك عبدالعزيز آل سعود، وينتقل من النظام القبلي إلى نظام الدولة الحديثة. ويورد عدد السكان التقديري في بعض مدن المملكة وعدد الأمريكيين والأجانب، مبيناً مثلاً أن مجموع عدد السكان العرب في مدن النفط، وهي الظهران وأبقيق ورأس تنورة، هو ٧٢١٣ نسمة بالإضافة إلى ١٤٧٠ أمريكياً و٧٥٨ من جنسيات أخرى. ويقدر التقرير عدد سكان المملكة الإجمالي بستة ملايين نسمة. ويتحدث عن مستويات المعيشة والأوضاع الصحية.

ويوضح التقرير أن جدة هي المركز التجاري الأول في البلاد وتستأثر مع مكة المكرمة بأكبر قسط من عمليات صرف العملات الأجنبية التي تجريها الحكومة السعودية، كما يذكر أنها الميناء الرئيسي للحجاز. أما الظهران، فيقول التقرير إنها مدينة النفط، فيها قرية حديثة التجهيز مثل القرى الأمريكية، كما جرى تجهيز قرية أخرى في أبقيق على مقربة من الظهران. ويتحدث التقرير عن مصفاة رأس تنورة، مبيناً أن النفط الخام يأتيها من حقول الظهران وأبقيق، كما يذكر مصفاة البحرين التي تكرر جزءاً من النفط الذي تنتجه شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company.

ويذكر التقرير أن أرامكو تعاقدت مع شركة بكتل Bechtelلبناء رصيف بحري بالقرب من الدمام ولمد خط حديدي من الظهران إلى الساحل بطول خمسة أميال، موضحاً أن الميناء الحديث سيؤثر كثيراً في رفع مستوى المنطقة تجارياً.

ويذكر التقرير أن الصادر الرئيسي للمملكة هو النفط، وأن وارداتها الأغذية والأقمشة والآلات ومنتجات أخرى متفرقة. ويقول التقرير إن الموظفين العرب يتقاضون مرتباتهم بالريال، أما الأمريكيون فيتقاضون مرتباتهم بالدولار، مما يمكنهم من جني أرباح كبيرة من جراء بيع شيكاتهم المسحوبة على مصارف أمريكية في السوق السوداء في البحرين، مما جعل أرامكو تلجأ إلى إصدار شيكات غير قابلة للتداول المحلي.

ويقول التقرير إن الخبرة في إدارة الأعمال ضئيلة في المملكة إذ ليس هناك أية سجلات أو دفاتر، وإن وجدت فهي سرية. ويشير التقرير إلى جزء اقتبس من تقرير

آخر في هذا الشأن أعده روي ليبكتشر Roy Lébkicher لشركة أرامكو. ويلفت التقرير النظر إلى نقاط عدة تتناول استقرار العملة وأسعار الصرف، وإقامة منطقة للدولار الأمريكي في الظهران، وافتتاح فرع لشركة جارنتي ترست في جدة وآخر في الظهران، وتعيين ممثل لها في الشرق الأوسط. ويقول التقرير إن المعلومات التي يتضمنها جاءت من مصادر متعددة وقد حصل عليها، ودماير وأندرسون، خلال إقامتهما في جدة والظهران والبحرين والهفوف، وهي تؤكد النتائج التي توصلا إليها.

ومن ناحية أخرى يبين التقرير صعوبة القيام بدراسة وافية عن الأوضاع المالية في المملكة في وقت قصير، خصوصاً مع عدم توافر المعلومات والإحصاءات الضرورية، مشيراً إلى سرية العمليات التي يجريها تجار العملة من عرب وأجانب. ويذكر التقرير أن ما جاء فيه من معلومات مأخوذ من استبانة وزعت على موظفي أرامكو والحكومة السعودية. ولا يؤيد التقرير فكرة إقامة فروع لشركة جارنتي ترست في المملكة، لكنه يدعو إلى النظر الجاد في مسألة فتح مكتب يمثل الشركة في منطقة الشرق الأوسط نظراً إلى أن كثيراً من التجار سيرغبون في فتح حسابات في نيويورك بعد إزالة القيود عن مناطق الاسترليني لا سيما مع زيادة عائدات النفط المدفوعة بالدولار.

ويورد التقرير ما كتبه ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة عن العملة السعودية، فيذكر أن العملة المتداولة في الماضي كانت جنيه الذهب الإنجليزي والمجيدي التركي، ثم سك الملك حسين بن علي ملك الحجاز السابق بعض جنيهات الذهب المعروفة باسمه، ويقول إن الملك عبدالعزيز آل سعود أول من أدخل الريال الفضي إلى المملكة في ٢٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٨م، وكان يساوي ١١ قرشاً أميرياً، وقد استبدل الريال المذكور عام ١٩٣٦م بريال فضي آخر أكثر نقاء يزن ١١,٦١٤ جراماً وكانت قيمته تعادل ٠,٠٥ من جنيه الذهب، ولكن سعره انخفض بسبب الحرب حتى أضحى جنيه الذهب يساوي ٩٠ ريالاً في سوق جدة في شهر فبراير (شباط) ١٩٥١م. ويشير التقرير إلى أن الحكومة السعودية حظرت في عام ١٩٤٠م التعامل بجنيه الذهب كوحدة نقدية، واعتماده في تسجيل الحسابات، وأعلنت أن قيمة الريال تعادل الروبية الهندية. لكن الحكومة السعودية ألغت هذا الإعلان عام ١٩٤٢م بسبب انخفاض قيمة الروبية، وطلبت من أرامكو أن تدفع مرتبات موظفيها بالريال بدلاً من الروبية الورقية.

ويتحدث تقرير تشايلدز عن قيمة جنيه الذهب بالنسبة إلى الدولار، فيقول إن الحكومة السعودية أدخلت القطعة الذهب التي

تزن ٤٥٢ جراماً، أي ما يعادل أربعة جنيهات ذهبية، وثمنها آنذاك ٢٣٠ ريالاً. ويورد تقرير ودماير وأندرسون أسعار جنيه الذهب في جدة مقابل بعض العملات من فبراير ١٩٤٦م وحتى يناير (كانون الثاني) ١٩٤٧م، وكذلك أسعار الذهب بالدولار في كل من بومباي والإسكندرية وجدة ولندن ونيويورك خلال الفترة من ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤٦م وحتى ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) من العام ذاته، حيث كان سعر الأونصة ٦٥ دولاراً و٤٩ سنتا في بومباي ونيويورك.

ويوضح التقرير أن سعر الريال في زمن إعداده بلغ ثلاثين سنتاً، أي ما يعادل ٨٧ سنتاً لأونصة الفضة، مشيراً إلى أن عمليات تهريب الريالات الفضية إلى بومباي أدت إلى رفع أسعار الفضة بسبب قيمة المعدن الذي يحويه الريال. لذلك يقول التقرير إن من الصعب معرفة كمية الريالات المتداولة والمهربة والمخبأة، مع أن الحكومة السعودية أعلنت أن هناك ثلاثين مليون ريال قيد التداول. وتقدر الحكومة السعودية حسبما ورد في التقرير أن في المملكة مليوناً ونصف مليون من جنيهات الذهب تبلغ قيمتها ٢٤ مليون دولار، كما تقدر الدخل القومي بحوالي ٥٠٠ مليون ريال، أي ما يعادل حوالي ١٦٦ مليون دولار، وعدد السكان بستة ملايين منهم خمسة ملايين من البدو الرحل.

ويذكر التقرير أن الحكومة السعودية وشركة أرامكو هما الجهتان الرئيسيتان اللتان تستخدمان الريال السعودي وتحتاجان إلى ١١,١ مليون ريال شهرياً، أي ما يعادل ١٣٣,٢ مليون ريال سنوياً لتغطية الرواتب والنفقات المحلية ودفعات أخرى. ومع أن الحكومة كانت قد طلبت من أرامكو شراء الريالات منها بسعر ثابت يعادل ثلاثين سنتاً للريال، لكنها أعلمت الشركة فيما بعد أن السعر قد يزداد إلى تسعين سنتاً بسبب ارتفاع سعر الفضة وتكاليف سكها.

ويوضح التقرير أن الجنيه المصري الورقي مقبول في السوق، لكن التجار في جدة يفضلون التعامل بالذهب، حيث تقاس أسعار الصرف بالذهب أولاً ثم تحول إلى ما يقابلها بالريال أو الدولار. أما في شرق المملكة فالمتداول هو الريال الفضي والروبية الفضية أو الورقية، لا سيما في أرامكو. وأما التجار في الرياض والهفوف، فيفضلون التعامل بالذهب. ومن جهة ثانية يوضح التقرير أن الحكومة ومكتب الصرافة كانا يحققان ربحاً من الفارق بين سعر الريال في السوق وسعر بيعه إلى أرامكو. وبالمثل يقول التقرير إن الحكومة السعودية كانت تشتري الذهب من أسواق الولايات المتحدة بسعر ٣٥ دولاراً للأونصة الواحدة وتستعمله في المملكة في مختلف أوجه الإنفاق بسعر ٧٠ دولاراً للأونصة.

ويتحدث التقرير عن مسألة تثبيت سعر العملة، فيقول إن سعر الذهب قد يحدد في المملكة فيما بعد تبعاً لاتفاقية بريتون وودز Bretton Woods، ويذكر وجود مؤشرات على أن تهريب الفضة والذهب إلى الهند يجري على نطاق واسع. ثم يتناول الخلاف بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو بسبب جنيهات الذهب الذي يؤثر في استقرار العملة تأثيراً كبيراً، ويورد نص الفقرتين ١٧ و١٨ من الاتفاقية المبرمة بين أرامكو والحكومة السعودية، وفيها تتحدد كيفية الدفع بالذهب أو ما يقابله بالدولار.

ويقول التقرير إن الحكومة السعودية تريد أن يكون الدفع بجنيه الذهب في جدة بسعر ١٦ دولاراً تقريباً للجنيه، في حين ترى الشركة أن سعره ٨,٢٣ دولارات حسب سعره في الولايات المتحدة. ويقول إن الطرفين سيلجآن إلى التحكيم لحل هذا الخلاف. ويوضح التقرير أن أرامكو كانت تدفع للحكومة السعودية مبالغ بالدولار مقدماً كجزء من عائداتها النفطية، وكذلك سلفاً مالية على هذه العائدات حتى تتم تسوية النزاع بينهما. ويورد التقرير كلا الاحتمالين، فيتبين أن الحكومة السعودية ستكون مدينة لأرامكو بمبلغ ٩,٥٨٢ مليون دولار من وجهة نظر الشركة، لكنها من وجهة نظرها دائنة للشركة بمبلغ ١١ مليون دولار تقريباً. ويشير التقرير إلى أن صعوبة الحصول على الدولارات في المملكة إنما هي نتيجة لسرعة إنفاق الحكومة لهذه الدولارات.

وينتقل التقرير إلى وصف الأعمال التجارية في الأسواق المحلية مع التركيز على مسألة صرف العملات الأجنبية، وتسلسلها، إلى أن تصل إلى تاجر في حجم صدقة كعكي، مبيناً أن الحكومة تشتري ريالات من الكعكي لكي تبيعها بدورها إلى شركة النفط محققة بعض الربح من هذه العملية. كما يذكر أن للشركات الأجنبية مثل جمعية التجارة الهولندية Netherlands Trading Society وجيلاتلي وهانكي وشركائها Gellatly, Hankey and Co. عملاء من العرب يجرون العمليات التجارية لصالح هذه الشركات. ويوضح التقرير أن للتجارة في شرق المملكة سمة مختلفة لتأثرها بالتعامل مع الهند والبحرين والكويت، ويقول إن التجار في هذه المناطق يتداولون الذهب فيما بينهم وإن الأمريكيين يطرحون شيكات بالدولار في السوق السوداء.

ويورد تقرير ودماير وأندرسون عدداً من الاستنتاجات، منها أن تقلب سعر الفضة يؤدي أحياناً إلى تهريب الريالات الفضية خارج المملكة لصهرها والاستفادة من الفضة فيها، مما يكبد الحكومة تكاليف إضافية تُدفع لسك ريالات جديدة وشراء فضة جديدة. كما يستنتج التقرير أن من عادة العرب ادخار ثرواتهم الكبيرة بالذهب والصغيرة بالفضة،

وأنه ليس لديهم حسابات مصرفية بالعملة المحلية، ويقول إن كبار التجار لا يريدون الاستثمار في الأشغال العامة لعدم ثقتهم بنتائجها. ويستشهد التقرير في هذا الصدد بقول وزير المالية السعودي في مأدبة عشاء إن بعض التجار أثروا من الحرب، أي من المؤن التي وردت للمملكة بموجب برنامج الإعارة والتأجير.

ويذكر التقرير أن وضع ميزانية عام ١٩٤٧م في المملكة جاء على أساس أن تسوية الخلاف مع شركة أرامكو ستكون لصالح الحكومة السعودية، ويقول إن هذا بعيد الاحتمال لأن شركة أرامكو تصر على احتساب أن جنيه الذهب يعادل ٨,٢٣ دولارات، لا ١٦ دولاراً، كما تأمل الحكومة السعودية. ويقول التقرير إن الحكومة السعودية لم تزود ودماير وأندرسون بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعملات الأجنبية، كما يبين أن الحكومة السعودية تواجه بعض المشكلات المالية.

ويوضح التقرير أن من الصعوبة بمكان تحقيق استقرار الدولار في المملكة، مما لا يشجع على المغامرة باسم الشركة في هذه الظروف. ويوصي ودماير وأندرسون بضرورة تعيين لجنة خاصة يقرها الملك عبدالعزيز آل سعود لدراسة الأوضاع المالية في المملكة ورفع توصياتها إلى الملك، وذلك قبل موافقة الولايات المتحدة على تقديم أي قروض جديدة إلى الحكومة السعودية. ويؤكد التقرير ضرورة هذا الإجراء لتحقيق الاستقرار المالي في المملكة، وضرورة مراجعة أسلوب إدارة الأعمال والشؤون المالية لتجنب المصاعب المالية في المستقبل. ويوصي التقرير أن تضم اللجنة المذكورة خمسة أعضاء، هم سعودي وهولندي وإنجليزي وأمريكيان، تتولى بحث الأوضاع المالية في المملكة ورفع توصياتها إلى الملك مباشرة. أما بالنسبة إلى إنشاء منطقة في الظهران تتعامل بالدولار، فيقول التقرير إن ذلك مستحيل عملياً لأسباب متعددة.

ويشتمل التقرير على وصف للأوضاع في مدينة جدة، وأهميتها كميناء بحري، كما يصف المبنى الذي أعدته أرامكو لموظفيها وجهزته بأفضل وسائل الراحة المتوفرة، مبيناً أنه سيكون من الضروري توفير جميع هذه الوسائل لموظفي شركة جارنتي ترست، لكنه يبين أن عدم توفر الدولار باستثناء ما توفره الحكومة للتجار يجعل وجود فرع لشركة جارنتي ترست غير ضروري. وأما بالنسبة إلى الإيداعات بالريال أو بجنيهات الذهب، فالتقرير يبين أن جمعية التجارة الهولندية تتقاضى عمولة قدرها ٠,٥ بالمائة على المبالغ عند إيداعها لديها، لكنها لا تتقاضى أي رسوم أخرى. ويقول إن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يحقق فيها أي فرع يفتتح في جدة ربحاً حقيقياً هي الدخول في المنافسة

مع تجار العملة هناك، ولهذا يوصي التقرير بعدم افتتاح فرع للشركة في الوقت الحاضر. وينقل التقرير عن محمد سرور الصبان قوله إن الحكومة السعودية تشترط الحصول على قرض بقيمة عشرين مليون ريال لكي توافق على افتتاح مصرف في جدة.

أما بالنسبة إلى الظهران فيقول التقرير إنها ستصبح مركزاً تجارياً مهماً لا سيما إذا ما أخذ الميناء الذي يبنى في الدمام وخط الحديد الذي يصلها بأبقيق بعين الاعتبار، بل إنها في رأي جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة أرامكو وجاري أوين Garry Owen ستتفوق على جدة تجارياً. ويعطي التقرير إحصائية بعدد سكان الظهران من العرب والأمريكيين مع جداول رواتب الموظفين والموظفات وتعويضاتهم المختلفة. ويوضح التقرير أنه لا جدوى من افتتاح فرع لشركة جارنتي ترست في الظهران أيضاً في ضوء الظروف السائدة، لا سيما وأن العرب يفضلون دوماً حفظ مدخراتهم الفضية في بيوتهم. ويقول إن الحديث عن التطور في هذه المنطقة يبقى في عالم الغيب.

ويرى التقرير أن مطلب التجار الوحيد ليس التمويل بل هو الدولارات، ولكنهم ليسوا مستعدين من أجل الحصول على ما يلزمهم من الدولارات لبيع ما لديهم من الذهب بسعر ٣٥ دولاراً للأونصة في الولايات المتحدة، في حين تبلغ قيمته ٦٠ دولاراً في المملكة. وينتهي التقرير بالإشارة إلى عدم جدوى افتتاح فرع للمصرف حالياً في المملكة مبيناً أن فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger مدير فرع شركة أرامكو في المملكة يؤيد هذا الرأي.

R. 6

1947/04/01
890 F. 77/4-147 (1)

برقية سرية رقم ٣٩٨ من بينكني تك Pinkney S. Tuck السفير الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

ينقل تك نص رسالة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة يشير فيها إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٤٤٥، ويذكر أن وليم مور William F. Moore رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company الجديد في الظهران أبلغ هارولد أندرنسون Harold F. Andreson النائب الثاني لشركة جارنتي ترست أف نيويورك Guaranty Trust of New York أن قرار الشركة الخاص بإنشاء خط سكة حديد الدمام-أبقيق وميناء الدمام قد ألغي، في حين أبلغ وزير الخارجية السعودي ستريبلنج سنودجراس C. Stribling Snodgrass التابع لشركة بكتل Bechtel أن الحكومة السعودية ستقوم بإنشاء المشروعين على حسابها.

ويتوقع تشايلدز أن تكون الزيارة التي ينوي جيمس تيري دوس James Terry Duce القيام بها إلى المملكة مفيدة جداً.

R. 9

1947/04/01
890 F. 77/4-1647 (4)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية للرسالة رقم ٨٤٧/ ١١٤٤ من عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي إلى وليم مور William F. Moore رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران، مؤرخة في ١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ٢١٣ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، ومؤرخة في ١٦ أبريل ١٩٤٧م.

يشير الوزير السعودي إلى محادثات جرت بينه وبين مور تتعلق بإنشاء خط سكة حديد الدمام-الرياض، وإلى قرار الملك عبدالعزيز آل سعود تنفيذ المشروع، ويبين الوزير أن الملك كلف شركة بكتل وموريسون وسفيردروب العالمية International Bechtel, Morrison and Sverdrup Co. بإعداد دراسة حول جدوى إنشاء الخط الحديدي مقارنة بطريق للسيارات، وأن الشركة قدمت تقريراً قدرت فيه تكلفة إنشاء خط سكة الحديد بمبلغ يتجاوز ١٨ مليون دولار بقليل.

ويذكر عبدالله السليمان الحمدان أن التقرير أرسل إلى الحكومة الأمريكية لتأمين الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع من خلال قرض من بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK، وأن الولايات المتحدة ارتأت في فبراير (شباط) ١٩٤٧م أن من الأفضل ألا يكون تمويل المشروع من بنك الاستيراد والتصدير، وأعربت عن أملها في أن تقوم أرامكو أو الشركات التي تمتلكها أو المصارف والمؤسسات الخاصة بتأمين المبلغ. ويطلب الحمدان من مور مساعدة الحكومة السعودية في الحصول على مبلغ ٣٢,١٩ مليون دولار لتمويل الخط الحديدي وإقامة مرافق لرصيف الدمام البحري، وشراء معدات النقل الإضافية والمعدات الثقيلة اللازمة لإنشاء خط الدمام-أبقيق الذي يتوقع أن يتحمل جزءاً كبيراً من نشاط الشركة.

ثم يلخص الحمدان مرئيات الحكومة السعودية في هذا الموضوع حول ثلاث نقاط، تتحدث الأولى منها عن كيفية الحصول على المبلغ المطلوب لتشييد الخط الحديدي، ويبين الخيارات المتاحة، وهي بنك الاستيراد والتصدير والمؤسسات المالية الأخرى التابعة للحكومة الأمريكية، أو الشركات والمصارف الخاصة أو شركة النفط (أرامكو). ويذكر أن الحكومة السعودية تجدد طلبها للحكومة الأمريكية بشأن القرض نتيجة للمستجدات في الساحة العالمية، ومن بينها قرار الحكومة

الأمريكية تقديم مساعدات إلى كل من اليونان وتركيا. ويضيف وزير المالية السعودي أنه إذا استمرت الحكومة الأمريكية في رفضها تمويل المشاريع المذكورة، فلن يكون أمام الحكومة السعودية سوى اللجوء إلى الخيارين الآخرين، وستطلب من شركة أرامكو بذل الجهود لإيجاد مصادر تمويل أخرى. ويبين الحمدان أن تسديد هذا القرض سيكون متناسباً مع عائدات النفط التي تتلقاها الحكومة السعودية، وأنه لا اعتراض لدى الحكومة السعودية على تسديده خلال فترة تتراوح بين خمس عشرة وعشرين سنة، على أن يتم ذلك من فائض الإنتاج اليومي المقدّر بحوالي ٣٠٠ ألف برميل.

وتتحدث النقطة الثانية عن عملية الإنشاء الفعلي للخط الحديدي وميناء الدمام بعد توفير المال اللازم. ويشير الحمدان في هذا الصدد إلى أن الحكومة السعودية لا تمانع في إبرام اتفاق بينها وبين الجهة المقدمة للقرض يقضي بالتعاقد مع شركة يقبلها الطرفان للاضطلاع بمسؤولية التنفيذ. ويوضح الحمدان أن الحكومة السعودية ستوافق على إنشاء أية خطوط فرعية تحتاجها الشركة، كما توافق على شراء أية عربات إضافية لتلبية احتياجات الشركة من المبلغ المخصص لذلك والبالغ ٩ ملايين دولار.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بتشغيل الخط؛ وفي هذا الصدد يقول الحمدان إن الخط الحديدي سيكون مؤسسة حكومية، وبالتالي فإن الحكومة السعودية لا تمانع في التوصل إلى صيغة معينة مع الشركة تتولى إدارة فنية بموجبها تشغيل الخط نيابة عنها، وتكون لها صلاحية اختيار العاملين إلى أن يتمكن المواطنون السعوديون من إدارة الخط بأنفسهم، على أن تحتفظ الحكومة لنفسها بحق سحب رخصة الإقامة من أي شخص ترى من الضروري أن يغادر المملكة. كما تشترط أن تقوم الإدارة الفنية بتدريب السعوديين وإعدادهم ليضطلعوا بعد بضع سنوات بمسؤولية تشغيل الخط. ويشير الحمدان إلى نظام الكيلومتر والطن في تحديد أجور الشحن والسفر. ثم يطلب من مور اتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد مصادر التمويل اللازمة، كي يبدأ العمل في المشروعات المذكورة بأسرع ما يمكن.

R. 9

1947/04/01
FW 890 F. 6363/4-1048 (1)

نسخة من مذكرة سرية رقم ٢١ من جاري أوين Garry Owen المسؤول في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، مؤرخة في جدة في ١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومضمنة طي مذكرة من دونالد بيرجس Donald C. Bergus السكرتير الثاني في المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزير المالية

السعـودي، مؤرخة في ٩ أبـريل ١٩٤٨م؛ وهناك نسخة ثـانية منها مضمنة طي رسـالة تغطية سرية رقم ١٠٣ من ريفز تـشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ١٠ أبريل ١٩٤٨م.

يقول أوين إن المعلومات الواردة تفيد أن مدير ميناء البصرة شرع في إنارة جزيرة الفارسية في الخليج، وأن المقيم السياسي البريطاني في الخليج أصدر تعلـيماته بالموافقة على ذلك، وذكر لمدير الميناء أن الجزيرة تابعـة للكويت. ويبين أوين أن الجزيرة تقع تقريباً عند تلاقي خط الطول ١٠ َ ٥٠ْ شرقـاً مع خط العرض ٥٩ َ ٢٧ْ شمالاً، وهي إلى الجنوب من الحدود الجنوبية للمنطقة المحايدة بين المملـكة العربية السعودية والكـويت. ويقول أوين إن شركة أرامكو لا تمانع في إنارة الجزيرة، وقد سعت في السابق مع مؤسسة الخليج للكهرباء لإنارة منطقة شاه علم (الصخرية). لـكن أرامكو، كما يقول، سـتحتج على أي إجراء يفـرض السيطرة الكويتية على جزيرة الفارسية أو أي منطقة على الخليج تقتطع من المياه الإقلـيمية السعودية، مما يدخل فـي إطار حقوق امتياز النفط الممنوحة للشـركة. ويقترح أوين على وزير المالـية السعـودي أن تتحرى الحـكومة السعودية الأمر وتقدّم احتجاجاً لدى السلطات المعنية.

R. 8

1947/04/02
890 F. 00/4-247 (1)

برقية سرية رقم ١١٣ من هارلن كلارك Harlan B. Clark القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تفيد البرقية أن رشيد عالي الكيلاني الذي ارتفع شأنه كمسـتشار للملك عبدالعزيز آل سعود وصل إلى جدة يوم ٣٠ مارس (آذار) ١٩٤٧م برفقة فؤاد حـمزة، وهما يشتركان في تصريف شؤون المشاريع الأجنبية. وتشير البرقية إلى أن مركز الكيلاني الوظيفي بالتحديد غير معلوم، إلا أن مسؤولاً في وزارة المالية السعودية يقول إنه ينهض بأعمال قانونية منها فحص مسوّدات العقود مثلاً.

R. 1

1947/04/02
890 F. 24/4-247 (1)

رسـالة مـن جون كـونـيبـير John F. Coneybear الملحـق التجاري في المـفوضية السعـودية بواشنـطن إلى فولـورس هوجن Volorous Hougen رئيس فرع الشرق الأوسط بمكتب مفوض لجنة التصفية الخارجية بوزارة الخارجيـة الأمريكية، مـؤرخة في ٢ أبريـل (نيسان) ١٩٤٧م.

يرفق كونيبير ثلاثة شـيكات لأمر وزارة المالية الأمريكية مقدمة من الحكومة السعودية لتسديد قيمة صفقات بين الحكومتين السعودية والأمريكـية تضمنـت عدة أشياء من بـينها

شاحنـات، وسك عملة وغيـرها. ويطلب تحويل هذه الشيكات عبر القنوات المعنية إلى وزارة المالية الأمريكية.

R. 3

1947/04/02
890 F. 77/4-247 (1)

مذكرة محـادثات موقعة من وليم إدي William A. Eddy المسـاعد الخـاص لوزيـر الخارجية الأمريكي موجهة إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مديـر مكـتب شـؤون الشـرق الأدنى وأفـريقيـا بوزارة الخـارجية الأمريـكية، مؤرخـة في ٢ أبريل (نـيسان) ١٩٤٧م.

يذكر إدي أن سفيردروب Major General Sverdrup الذي يترأس شركة هنـدسية تعمل لحساب حكومة المملكة العربية السعودية سعى للقائه وأبلغه معلومات عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المملكة. وقد ذكر سفيردروب أن وزير المالية الـسعودي بعث رسالة عاجـلة إلى شـركة سفـيردروب يطلـب منهـا إعداد التقديرات والمخططات لإنشاء خط سكة حديد يمتد من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة، مشيراً إلى أن الخطط تجري على قدم وساق في الوقت نفسه لإصلاح خط سكة حديد دمشق-المدينة المنورة. ويقول إدي نـقلاً عن سفيردروب إن هذا المشروع فيما يبدو يقع في سلم أولويات الحكومة السعـودية، وذلك قبل مشروع خط حديد الدمام- الهفوف- الرياض.

ويضيف إدي أن سفيردروب احـتار في فهم سبب هذا التحـول في موقف الحكومة السعودية، وطرح بعض الأسئلـة عن دوافع ذلك، مما جعل إدي يحيله إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger المشـرف على مـكتـب المـلكـة في قـسم شـؤون الشرق الأدنـى بالوزارة. ومن جهة أخرى يرى إدي أن هناك نقطـتين يمكن استنـتاجهما من هـذا الأمر؛ أولاهما أن الخط الحـديدي المذكور سيؤَّمـن حركة الحجاج من شرقي المـتوسط إلى مكة المكرمـة، والثانيـة أنه قد يدخل فـي سياق الإعداد لاتخاذ عملٍ مشـترك ضد الصهاينة بناء على التوصيات السرية لمؤتمر بلودان.

R. 9

1947/04/02
890 F. 77/4-247 (1)

مذكرة داخلية سرية من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مسؤول مكتب المـلكة العربية السعودية في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئـيس قـسم شـؤون الشرق الأدنى بالوزارة، مؤرخة في ٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تتناول المذكرة موضوع إنشاء خط حديدي في المـلكـة وفي سياقـها يفـيد سانجـر أن سفيردروب Major General Sverdrup مدير إحدى الشركات الهندسية أخبره أنه عاد لتوه من المملكة حيث تعمل شركته في مشروعات

إنمائية متعددة، وأن المشروع الذي يحظى بأكبر اهتمام من الملك عبدالعزيز آل سعود هو إنشاء خط حديدي يمتد من الخليج إلى الرياض. إلا أن الملك صرف اهتمامه عن الخط قبل مغادرة سفيردروب المملكة، وأمر بإجراء مسح استطلاعي لخط حديدي آخر يصل بين مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة، ويلتحم بخط الحجاز القديم الذي دمره لورنس Lawrence في سنة ١٩١٨م والذي يجري تجديد بنائه حالياً.

وتوضح المذكرة أن تمويل تجديد خط الحجاز وتوسعته سيتم حسب اعتقاد سفيردروب من مبلغ قدره ٢٥٠ مليون دولار يقال إن المملكة قد تحصل عليه من بعض الجهات. ويبدي سانجر شكه في ذلك، ويرى أن من دوافع الملك لإقامة هذا الخط حرصه على مقاومة مشروع سورية الكبرى.

R. 9

1947/04/02
890 F. 7962/4-247 (1)

برقية سرية رقم ٤٠٩ من بينكني تك Pinkney S. Tuck السفير الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

ينقل تك نص رسالة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة تقول إنه تم التوصل إلى طريقة لإقناع الحكومة السعودية بشأن برنامج التدريب في الظهران بالتشاور مع كل من رالف كارن Ralph B. Curren، ملحق شؤون الطيران في السفارة الأمريكية في القاهرة، وإيمري وورد Lieutenant Colonel Emery M. Ward آمر مطار الظهران، ودايل سيدز Colonel Dale S. Seeds آمر المطار الجديد، وهاري فيربيكي Major Harry Verbeeky ممثلاً لجيمس باول General James F. Powel آمر قيادة النقل الجوي في أوروبا. ويأمل تشايلدز في التشاور حول الموضوع مع الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي في جدة يوم ٧ أبريل ١٩٤٧م. وينقل تشايلدز عن وورد أن هيلمان Hillman من شركة بكتل Bechtel في الظهران تلقى برقية من سفيردروب Sverdrup في واشنطن تفيد أن من المتوقع صدور قرار في غضون ١٠ أيام يوضح ما إذا كان تشغيل المطار سيُسند لشركة بكتل أم لا، لكن تشايلدز تلقّى من ستريبلنج سنودجراس C. Stribling Snodgrass نائب رئيس شركة بكتل معلومات مغايرة. ويقترح تشايلدز أن تلفت وزارة الخارجية انتباه سفيردروب إلى أن حديثه عن شؤون تخص الحكومة الأمريكية غير مناسب.

R. 10

1947/04/03
890 F. 51/3-347 (2)

برقية سرية رقم ١١٤ من هارلن كلارك Harlan B. Clark القائم بالأعمال الأمريكي

بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م (وردت ٣ مارس وهو تاريخ غير صحيح كما يتضح من السياق).

يذكر كلارك أن جاري أوين Garry Owen من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أخبره قبل توجهه إلى القاهرة في اليوم السابق أن مذكرة الحكومة السعودية الأخيرة المتعلقة بخط السكة الحديدية والمؤرخة في ١ أبريل ١٩٤٧م تظهر بعض التقدم، ففيها تعلن الحكومة أنها تفضل أن يقوم بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK بتمويل المشروع، وإلا فعلى شركة أرامكو أن تؤمن الأموال من مصادر خاصة. ولا تمانع الحكومة السعودية في منح أرامكو امتيازاً لإدارة الخط شريطة أن يتم تدريب سعوديين للقيام بهذه المهمة في أقرب وقت. واقترح فؤاد حمزة، كما يقول كلارك نقلاً عن أوين، التعاقد مع مصريين لهذا الغرض. وتتعهد الحكومة السعودية بتخصيص نسبة من عائدات النفط لتسديد قيمة القرض، كما توافق على الأسس التي سيتقرر بناء عليها تحديد الأجور التي تستوفى مقابل استخدام الخط الحديدي.

وينقل كلارك عن أوين أنه أخبر الحكومة السعودية أن عليها هي لا أرامكو الاتصال بالحكومة الأمريكية إذا أرادت أن يقوم بنك الاستيراد والتصدير بتمويل المشروع، ثم يشير كلارك إلى رسالة المفوضية رقم ١٦٣ المؤرخة في ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٤٧م فيما يتعلق بتوقعات إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية. كما ينقل عن أوين أن الحكومة السعودية طرحت في مذكرة لها (بعثتها مؤخراً لأرامكو) مسألة إنهاء خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline.

وقد لاحظ أوين، كما يقول كلارك، أن وزير المالية السعودي هو الذي تولى المحادثات الثلاث الأخيرة، مما يؤكد في نظره أن فؤاد حمزة تولى متابعة القضايا غير المالية، والقانونية بصورة خاصة. ويأمل أوين في توكيل محام مصري يشرح للحكومة السعودية موقف أرامكو من مسألة دفع العائدات بالذهب، وهو الموقف المشار إليه في رسالة المفوضية رقم ١٦٦ المؤرخة في ٢٦ فبراير ١٩٤٧م. كما يذكر أوين أن محامي الحكومة السعودية توفي قبل أسبوع مما يفسر تعيين رشيد عالي الكيلاني في مكانه، ويعرب أوين عن أمله في أن يكون هذا مفيداً نظراً إلى خلفية الكيلاني فيما يخص العائدات التي تدفعها شركة نفط العراق Iraq Petroleum Company للحكومة العراقية.

R. 5

1947/04/03
890 F. 796/4-347 (1)

برقية سرية رقم ٥١١ موقعة من دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية

الأمريكي بالنيابة إلى السفارة الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تتضمن البرقية رسالة إلى رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران بالسفارة الأمريكية في القاهرة يذكر آتشيسون فيها أن سفيردروب Sverdrup مدير إحدى الشركات الهندسية بالمملكة العربية السعودية عرض على وزارتي الخارجية والحرب الأمريكيتين أن تتولى شركة بكتل وموريسون وسفيردروب Bechtel, Morrison and Sverdrup صيانة مطار الظهران وتشغيله. وقد طلبت الوزارة منه التقدم بعرضه كتابياً، ولم يُتخذ أي إجراء بعدُ في هذا الشأن.

وتوضح البرقية من جهة أخرى أن هاري سنايدر Harry Snyder المدير المشارك لرابطة كليات الشرق الأدنى Near East College Association ومرافقيه سيصلون القاهرة يوم ٤ أبريل ١٩٤٧م في طريقهم إلى الظهران حيث سيقومون بمسح للأوضاع التعليمية هناك لصالح شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. كما توضح أن سنايدر عرض أن يساعد آمر النقل الجوي في الظهران ببدء البرنامج التدريبي هناك، وحظي هذا العرض بموافقة أرامكو، وسيتوجه سنايدر من القاهرة إلى بيروت والظهران. وتشير البرقية إلى أن جيمس باول General James F. Powell آمر قيادة النقل الجوي في أوروبا وريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة سيقابلان سنايدر في الظهران يوم ١١ أبريل ١٩٤٧م.

R. 9

1947/04/03
890 F. 796/4-347 (1)

مذكرة من كيسنر Brigadier General A. W. Kissner من القيادة العامة للقوات الجوية الأمريكية في واشنطن إلى براكلي شو Brackley Shaw، غير مؤرخة ومرفق بها برقية سرية رقم ٨٩ من دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يقترح صاحب المذكرة توجيه رسالة إلى جيمس ريفز تشايلدز James Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة تعلمه أن هاري سنايدر Harry R. Snyder المدير المشارك لرابطة كليات الشرق الأدنى Near East College Association سيصل الظهران يوم ١١ أبريل لإجراء مسح للأوضاع التعليمية لصالح شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. وقد عرض سنايدر أن يساعد آمر النقل الجوي في الظهران في بدء البرنامج التدريبي، كما خولته وزارة الحرب الأمريكية بنقل وجهة نظر الوزارة للمسؤولين السعوديين حول برنامج التدريب وشرح الصعوبات التي

قد تواجه البرنامج. وتفيد البرقية أن التأشيرة الممنوحة لسنايدر تقصر نشاطاته على منطقة الظهران، وأن جيمس باول General James F. Powell آمر قيادة النقل الجوي في أوروبا سيكون في الظهران يوم ١١ أبريل ١٩٤٧م، ويقترح كيسنر عقد اجتماع يضم الوزير المفوض الأمريكي وباول وسنايدر.

R. 10

1947/04/03
890 F. 796/4-347 (1)

برقية سرية رقم ٨٩ من دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومضمنة طي مذكرة من كيسنر Brigadier General A. W. Kissner من القيادة العامة للقوات الجوية التابع للجيش الأمريكي في واشنطن إلى براكلي شو Brackley Shaw.

تنقل البرقية نص مذكرة كيسنر على أنها رسالة من وزارة الحرب الأمريكية إلى وزارة الخارجية، ويطلب آتشيسون من المفوضية التعاون مع سنايدر وممثلي وزارة الحرب بالشكل المبين في تلك المذكرة.

R. 10

1947/04/04
890 F. 00/4-247 (1)

برقية سرية رقم ١٢٠ من دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى السفارة الأمريكية في بغداد، مؤرخة في ٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يرسل آتشيسون نسخة من برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١١٣ المؤرخة في ٢ أبريل ١٩٤٧م لإطلاع السفارة في بغداد على المعلومات التي وردت فيها.

R. 1

1947/04/04
890 F. 00/4-447 (1)

برقية سرية رقم ٤١٥ من بينكني تك Pinkney S. Tuck السفير الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

ينقل تك رسالة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة تذكر أن جاري أونرز Garry Owners (كذا، والمقصود جاري أوين Garry Owen المسؤول في شركة الزيت العربية الأمريكية- أرامكو Arabian American Oil Company) الموجود حالياً في القاهرة أفاد أن الوزير المفوض البريطاني في جدة يفكر في تقديم احتجاج على قيام الحكومة السعودية بتوظيف رشيد عالي الكيلاني. ويشير في هذا الصدد إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٥٦. ويسأل تشايلدز، إذا تبين أن الخبر صحيح، عما إذا كانت وزارة الخارجية الأمريكية تعترض على أن يعرب بشكل غير رسمي لدى عودته إلى جدة عن دهشة الحكومة

الأمريكـية من تعيين عـدو سابق من أعداء الحلفاء في منصب حسّاس.

R. 1

1947/04/04
890 F. 6363/4-447 (1)

مذكـرة من وورد آلـن Ward P. Allen مكتب وزير الخارجية الأمريكي، غير مؤرخة، ولكنها نسخت في ٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تفيد المذكرة أنه ينتظر أن تبحث اللجنة الخاصة في مجلس الشيوخ الأمريكي للتحقيق في شـؤون الحرب والتـي يرأسهـا بروستـر Brewster ويقـوم بيرتـون ويلر .Burton K Wheeler بدور المستشار القانوني لها في كل المعـاملات الأمريكـية مع المـملكة العـربية السعودية، وعلى وجه الخصوص المعاملات النفطـية. وتشير المذكرة إلـى أن الدافع إلى التحقيق هو اتهام الشركة التابعة لشركة نفط تكساس Texas Oil Company بتقاضي سعر باهظ للـنفط المستورد من المـملكة في أثناء الحرب.

وقد دعا الرئيس الأمريكي كل الوزارات المعـنية لإعداد مـلف يحـدّد موقف الإدارة الأمريكية من هذا الموضـوع. وسيقوم جون سـونيـت John F. Sonnett المـدعي الـعام الأمريكي المسـاعد بتنسيق عمل الوزارات. وقد بحث آتشيسون الموضوع مع كل من ديفيد روبرتسون David A. Robertson من مكتب شؤون الشرق الأدنـى وأفريقيا في الوزارة، وريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنـى، وآلن من سكرتارية وزير الخارجية. وقد تم ترتيب اجتماع يضم هؤلاء المسؤولين أنفسهم وكلاً من تشارلز راينر Charles B. Rayner ولـيفـي Levy وجـون لوفتس John A. Loftus، مـن قسم تصدير النفط.

R. 7

1947/04/04
890 F. 6363/4-447 (1)

مذكرة محادثـات شارك فيها وورد آلن Ward P. Allen من سكرتارية وزير الخارجية الأمريكي، وجون سونيت John F. Sonnett المدعي العام الأمريكي المساعد، مؤرخة في ٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تفيد المـذكرة أن سونيت اقتـرح المبادرة على الفور بجمع ودراسة كل الملفات المتعلقة بالعرض الذي قدّمه جيمـس موفيت James A. Moffett نائب رئيس شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا .Standard Oil of California عام ١٩٤١م، وكل الترتـيبات التي اتخذها جيسي جونز Jesse H. Jones مدير القروض الفدرالي ووزير التجارة الأمريكي السابق فيما يخـص الدعم المـقدم إلـى حكومـة الملك عبدالعزيز آل سعود. كما تفيد أن فرانـكلين روزفلـت Franklin D. Roosevelt الرئـيس الأمريكي الـسابق أوكل دراسة الأمر لجونـز الذي بحث الموضوع بدوره مع البريطانيين.

وتضيف المذكرة، نقلاً عن سونيت أن بيرتون ويلر Burton K. Wheeler المستشار القانوني للجنة الخاصة في مجلس الشيوخ الأمريكي للتحقيق في شؤون الحرب كان يفترض أن يجري التحقيق، لكن اللجنة أجلت النظر في الأمر، ومن المنتظر طلب معلومات واستدعاء شهود خلال أيام قليلة. وتبين المذكرة بناءً على توصية من سونيت أن على وزارة الخارجية الأمريكية أن تقرر مدى الاستفسار الذي سيوجَّه إلى البريطانيين حول المسألة بأكملها، وحول أي ترتيبات خاصة قد تكون اتخذت مع حكومة الملك عبدالعزيز.

R. 7

1947/04/04
890 F. 77/4-447 (2)

برقية سرية رقم ١١٥ من هارلن كلارك Harlan B. Clark القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يذكر كلارك أن فؤاد حمزة سلمه نسخة من مذكرة إلى وليم مور William F. Moore مدير شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران، مؤرخة في ١ أبريل، ورد تلخيص لها في برقية المفوضية رقم ١١٤ المؤرخة في ٣ أبريل، وطلب إطلاع حكومة الولايات المتحدة على مضمونها. وأوضح فؤاد حمزة أن الحكومة السعودية عازمة على إنشاء الخط الحديدي كمشروع تتولاه بنفسها، وأنها لاعتبارات سياسية تفضل الحصول على التمويل من بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK، كما أوضح حمزة أن الحكومة السعودية تأمل في أن ترفع الولايات المتحدة الاعتماد المالي المقترح حالياً إلى ٦٢,١٩ مليون دولار، منها ١٠ ملايين سبق تحديد طريقة صرفها، و٣٢,١٩ مليون تخصص لإنشاء خط سكة حديد الرياض-الدمام وميناء الدمام، و٢٠ مليون لميناء جدة وخط سكة حديد مكة المكرمة- جدة-المدينة المنورة. وينقل كلارك عن فؤاد حمزة أن الحكومة السعودية تخطط لمزيد من التطوير، كإنشاء المستشفيات والمدارس، إلا أن الملك عبدالعزيز آل سعود يرى أن تُعطى الأولوية لقطاع المواصلات.

ويذكر كلارك أن تعليقات فؤاد حمزة كان فيها انتقاد ضمني لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. وينقل عن جاري أوين Garry Owen المسؤول في شركة أرامكو أن لديه اعتقاداً بأن الحكومة السعودية مصممة على أن تكون لها اليد العليا في علاقاتها مع أرامكو.

ويذكر كلارك أنه سأل فؤاد حمزة عما إذا كانت الحكومة السعودية ستطلب الاعتماد بطريقة رسمية، فأجاب أنه كُلف بتولي هذه المفاوضات رغم كونه ليس من مسؤولي وزارة الخارجية، وهو يستشير وزارة الخارجية الأمريكية ويستعلم عما إذا كان يمكن للولايات

المتحدة أن تعيد النظر في موقفها بشأن الاعتماد المطلوب قبل أن يردّ مـكتب أرامكو الرئيسي على مـذكرة ١ أبريل ١٩٤٧م. وقـد أجاب كلارك بأنه لا يستطيع التعليق دون تعليمات، وأن آخر ما لديه من وزارة الخارجية الأمريكية هو ما جاء في البرقية رقم ٧٠ المؤرخة في ١١ مارس (آذار) ١٩٤٧م. وينقل كلارك عن أوين أخباراً غير مؤكدة تفيد أن فؤاد حمزة سيُعين وزيراً للدولة بـدعم تام من الأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي، والأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية.

R. 9

1947/04/05
890 F. 002/4-547 (1)

برقية رقم ١١٧ من هارلن كلارك Harlan B. Clark القائم بالأعمال الأمريـكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يذكـر كلارك أن صحـيفة «أم القـرى» الصادرة في مكة المكرمة في ٤ أبريل أعلنت رسميـاً خبر تعيين فـؤاد حمزة وزير دولة، وانتدابه إلى وزارة المالية لتولي شؤون الأشغال العامة والمشروعات الأجنبية.

R. 2

1947/04/05
890 F. 77/4-547 (1)

برقية سرية رقم ١١٨ من هارلن كلارك Harlan O. Clark القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير كلارك إلى أن قيمة الاعتماد (الذي طلبته الحكومة السعودية) كما جاء في برقية المفوضية رقم ١١٥ (المؤرخة في ٤ أبريل) ينبغي أن يُقرأ ١٩,٦٢ مليون دولار، وينقل عن فؤاد حمزة أن تحديد موقف وزارة الخارجية الأمريكية من الموضوع أهم في الوقت الحاضر من مقدار المبلغ، وأن الحكومة السعودية تتوقع دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية. كما ينقل كلارك عن فؤاد حمزة أن الحكومة تأمل الاستجابة لطلب الأمير سعود زيادة الاعتمادات المطلوبة إلى ٥٠ مليون دولار، مشيراً إلى أنها في هذه الحال ستتوقع من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إيجاد التمويل اللازم لميناء الدمام ومرافق الخط الحديدي. ويضـيف كلارك، نقلاً عن فؤاد حمزة، أن تمويل مشروعات الحكومة السعودية الأخرى غير الخط الحديدي والموانئ سيتم من الدخل الحالي، كما هو الحال بالنسبة إلى تمويل مشروع مياه جدة. ثم يشير كلارك إلى أن فؤاد حمزة حسبمـا أخبره قد تخلى عن نيته في التوجه إلى الولايات المتحدة للتفاوض على الاعتماد المذكور.

R. 9

1947/04/05
890 F. 796/4-547 (1)

برقية سريـة رقم ٤٢١ من بينكني تك Pinkney S. Tuck السفير الأمريكي في القاهرة

إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

ينقل تك رسالة من ريفز تشايلدز .J Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة تفيد أن الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي الموجود في الطائف هو مسؤول الحكومة السعودية الذي يجب التفاوض معه حول برنامج تدريب الطيران، ولذلك، كما يقول تشايلدز، فإنه ليس من المستحب أن يخوض هاري سنايدر .Harry R Snyder أو جيمس باول .General James F Powell في مباحثات في هذا الموضوع مع أي من المسؤولين السعوديين الآخرين دون تفويض مسبق من الأمير منصور. ويشير إلى أنه لفت الانتباه إلى أن باول أغفل القيام بزيارة مجاملة للأمير منصور مما يستدعي منه زيارة جدة لتدارك الموقف. ويقترح تشايلدز تعديل تأشيرة سنايدر ليتمكن من زيارة جدة للغرض نفسه. كما يشير لما سبق أن أكده مراراً وهو ضرورة أن يتولىّ والدو بايلي Waldo E. Bailey، القنصل الأمريكي في الظهران، تقديم الزوار من أمثال باول وسنايدر إلى السلطات المحلية هناك لا أن تتولى ذلك شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، وأن تتولى المفوضية الأمريكية في جدة تقديم الزوار إلى السلطات السعودية العليا.

R. 10

1947/04/07
890 F. 00/4-747 (2)

برقية سرية رقم ١٦٤ من بينكني تك Pinckney S. Tuck السفير الأمريكي في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

ينقل تك رسالة عن ريفز تشايلدز .J Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة يشير فيها إلى برقيته رقم ١٨٥ المؤرخة في اليوم نفسه، ويذكر أنه تحدث إلى عبدالرحمن عزام بشأن توظيف الحكومة السعودية لرشيد عالي الكيلاني، وذكر له أنه لا يصدق أن تعيّن الحكومة السعودية الكيلاني العدو السابق للحلفاء في مركز حسّاس. ويقول تشايلدز إن عزام أجاب أن من الصعب تصديق الخبر، لكنه سيتحرى الأمر. وأضاف أن الحكومة العراقية شكت منذ أسبوعين من أن الكيلاني أصبح من مستشاري الملك عبدالعزيز آل سعود الموثوق بهم، وحين تحرى عزام مصداقية الشكوى وجد أنها لا أساس لها من الصحة، وأوضح أن حراساً عُينوا بأمر من الملك عبدالعزيز لحماية الكيلاني لدى أدائه فريضة الحج، كما كان هناك تشديد من الملك على ألا يتصل الكيلاني بأي حجاج عراقيين. وينقل تشايلدز عن عزام أنه ربما طُلب من الكيلاني بوصفه محامياً ناجحاً، أن يقدم المشورة القانونية للحكومة السعودية، وأنه يستبعد أن تكون الحكومة ذهبت إلى أبعد من ذلك، وقد وعد ببحث الأمر.

ويعرب تـشايلدز عن اعتـقاده أن عزام كان ينوي إبلاغ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي بوجهة نظر تشايلـدز عن الموضوع حيث سيلتقي به قريباً.

R. 1

1947/04/07
890 F. 24/4-747 (1)

رسالة من نورمان نيس Norman T. Ness مدير مكتب السياسة المالية والتنموية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى كليفتون ماك Clifton E. Mack مدير مكتب الإمداد الـفدرالي في وزارة المالية الأمريكية، مؤرخة في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير نيس إلى الفقـرة الثالثة من رسالة بعثـها تشستر لايـن Chester T. Lane مدير برنامج الإعارة والتأجيـر في مكتب مفوض التصفية الخارجية إلى ماك، مؤرخة في ١٩ مارس (آذار) ١٩٤٧م بخصوص إلغاء عقود لبرنامج الإعارة والتأجير، اثنان منها خاصان بالمملـكة العربية السعـودية. ويبين نيس أن الانطباع كان، عندما أُعدت الرسالة المذكورة، أن إنتاج البضائع التي كانت ستحصل عليها المملكة بموجـب العقدين لم يبدأ بعد، وأن موعد تسليمها كذلك لم يُحدّد، وأن محاولة ستُبذل مع الحكومة السعودية للحصول على موافقتها على إلغاء العقدين.

لكن مكتب الإمدادات الـفدرالي، كما يقول نيس، تلقى من وزارة المالية الأمريكية نسخاً من تعليمات بشحن بضائع (إلى المملكة بموجب العقدين المذكورين)، وهي تعليمات تصدر عادة بعد أن يتم توفير البضائع المطلوبة. ممّا يـدعو، كـما يـقول نيـس، إلى وقـف المفاوضات للحـصول على موافقة الحكومة السعودية على إلغاء هذين العقدين.

R. 3

1947/04/07
890 F. 6363/4-747 (1)

مذكـرة للأرشـيف مـن مكـتب وزير الخارجية الأمريكي، أعدت بتاريخ ٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تفيد المذكرة أن ديفيد روبرتسون David A. Robertson من مـكتـب شؤون الـشرق الأدنى وأفريقيا ذكر أن لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير المكتب يرى ضرورة أن يباشر المكتب تنسيق عملية إعداد المعلومات الخاصـة بوزارة الخارجيـة الأمريكـية بشـأن معاملات الولايات المتحدة مع المملكة العربية السـعوديـة في أثـناء الحـرب وعلـى وجه الخصوص تلك التي ترتبط بالنفط. كما تنقل عن روبرتسون أن وليم إدي Colonel William A. Eddy الوزير المفـوض الأمريكي السابـق في جدة قلق من تكليف ليفي Levy بإعداد المادة ذات الـصلة بالجـوانب السيـاسية من المسألة، لكنه تلقى تطمينات بهذا الشأن، وذكر له أنـه تم تعـيين آلن إيـفانـز Allan Evans للمساعدة في هذا الأمر. وتبين المذكرة أيضاً

أن روبرتسون تحدث مع موريسون Morrison من وزارة العدل الأمريكية، ويُحتمل أن يُطلب منه (أي من روبرتسون) بحث الموضوع كذلك مع جون سونيت John F. Sonnett النائب العام الأمريكي المساعد لإعطائه خلفية عن الموضوع. ويعرب صاحب المذكرة عن موافقته على ذلك ويقترح أن يصطحب روبرتسون معه ممثلاً من قسم تصدير النفط.

R. 7

1947/04/07
890 F. 6363/4-747 (2)

مذكرة داخلية سرية من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، وديفيد روبرتسون David A. Robertson من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بالوزارة إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى، ولوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، مؤرخة في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تبين المذكرة أن جيمس موفيت James F. Moffet أحد مديري شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of California وشركة نفط البحرين Bahrain Petroleum Company السابقين أخبر لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للتحقيق في شؤون الحرب أن البحرية الأمريكية دفعت أموالا أكثر مما ينبغي في شرائها للنفط السعودي مؤخرا. وقام أوين بروستر Senator Owen Brewster عضو مجلس الشيوخ ورئيس اللجنة بتكليف بيرتون ويلر Burton K. Wheeler عضو مجلس الشيوخ السابق بالتحقيق في ادعاءات موفيت.

ويبين كاتبا المذكرة أن دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة عقد اجتماعا معهما ومع وورد آلن Ward P. Allen من مكتب الوزير وأبلغهما أن الحكومة الأمريكية قررت إعداد ردّ في هذا الشأن، وعلى وزارات الخارجية والحرب والبحرية والعدل وشركة التمويل والإعمار Loan Reconstruction Finance Corporation مراجعة نشاطها المرتبط بالعلاقات السعودية الأمريكية خلال الحرب، وسيقوم جون سونيت John F. Sonnett النائب العام الأمريكي المساعد بإعداد رد الحكومة الأمريكية. وأكد آتشيسون أنه يود أن تتم مراجعة جميع مراحل العلاقات السعودية الأمريكية التي كانت وزارة الخارجية الأمريكية طرفاً فيها.

وتبين المذكرة أن اجتماعاً عقد بناءً على ذلك شارك فيه بالإضافة إلى روبرتسون وسانجر وآلن كل من وولتر ليفي Walter Levy وتشارلز راينر Charles Rayner وروبرت إيكنز Robert Eakens وهربرت فيلز Herbert Fales من أقسام الوزارة المختلفة، وتقرر أن يتولى

مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا إعداد رد الوزارة. كما تقرّر أن يتم النظر في أي قرض من شركة التمويل والإعمار لبريطانيا قد يكون خُصِّص جزء منه للمملكة، وكذلك في برنامج سك الريالات الفضية تحت غطاء برنامج الإعارة والتأجير الذي أشرف عليه بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية في الوزارة، وأيضاً في قرض بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK للمملكة، والسُلف التي قدمتها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company للمملكة، وما تمّ تقديمه من دعم للمملكة ضمن برنامج الإعارة والتأجير من القطاع المدني الأمريكي، ومنه المشاركة في برنامج الإمدادات البريطاني الأمريكي المشترك لعامي ١٩٤٤ و١٩٤٥م، واتفاقية فائض العتاد لعام ١٩٤٦م بين المملكة والولايات المتحدة، وبناء مطار الظهران وصيانته وتشغيله، وتزويد المملكة بخبراء زراعيين للإشراف على مشروع الخرج الزراعي، وما إلى ذلك من المسائل ذات الصلة بشؤون النفط. وتبين المذكرة دوائر الوزارة التي ستكون مسؤولة عن إعداد المطلوب حول كل من هذه النقاط، كما تبين أن سانجر سيتولى إعداد رؤوس أقلام لرد الوزارة، وأن اجتماعا لبحث الموضوع سيُعقد يوم ٩ أبريل ١٩٤٧م.

R. 7

1947/04/07
890 F. 796/4-1947 (2)

مذكرة رقم ٢٧٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي إلى وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومضمنة نسخة منها طي رسالة سرية رقم ٢٢٠ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ أبريل ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى برنامج التدريب في مطار الظهران الذي كان موضوع حديث دار مؤخراً بينه وبين الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي، ويذكر أن آمر مطار الظهران تلقى تعليمات بالشروع في تنفيذ برنامج التدريب في أثناء العمل بالتعاون مع الحكومة السعودية. لذلك يطلب تشايلدز إعلامه عما قامت به الحكومة السعودية إزاء توفير المرشحين للمشاركة في البرنامج، والملاحظات التي تود الحكومة السعودية إبداءها في ذلك الشأن. ويذكر تشايلدز أن آمر مطار الظهران سيقبل مبدئياً ٥٠ جندياً، ويؤكد ضرورة أن يكون لدى المرشحين شيء من الإلمام باللغة الإنجليزية.

ويقترح تشايلدز لإنجاح البرنامج إيجاد مترجم ذي مؤهلات عالية يساعد في الإشراف على المتدربين، ويكون ضابط اتصال للحكومة السعودية. كما يقترح لتعزيز البرنامج إقامة فصول لتعليم اللغة الإنجليزية تساعد المتدربين على اكتساب المعرفة التقنية التي تمثل الهدف من البرنامج.

ويذكر تشايلدز أنه اقترح خلال المحادثات المبدئية التي أجريت مع الأميرين فيصل ومنصور في الطائف يوم ١ أغسطس (آب) ١٩٤٦م أن تتحمل الحكومة السعودية نفقات الطعام واللباس والعناية الطبية ودفع مكافآت المتدربين، في حين يتكفل الجيش الأمريكي بتقديم السكن المناسب والاضطلاع بعملية التعليم. ويشير تشايلدز إلى اقتراح طُرح خلال تلك المحادثات بأن يكون المتدربون تحت إدارة آمر مطار الظهران في أثناء وجودهم هناك، على أن يرفع الضابط تقريراً عن أي مخالفة للأنظمة إلى السلطة السعودية المعيّنة خصيصاً لهذا الغرض. ويختتم تشايلدز المذكرة بالتأكيد على تعاون المفوضية وآمر مطار الظهران لضمان أن يحقق البرنامج أفضل النتائج.

R. 9

1947/04/07
890 F. 796/4-747 (1)

برقية سرية رقم ١٢٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تفيد البرقية أن الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي ذكر في اجتماع له مع كل من تشايلدز وإيمري وورد Colonel Emery M. Ward الضابط المسؤول في مطار الظهران ودايل سيدز Col. Dale S. Seeds أن حكومة المملكة العربية السعودية اختارت خمسين مرشحاً للمشاركة في برنامج التدريب المزمع إقامته في مطار الظهران، وأنه اقترح إجراء فحص لهم وللفاتهم في جدة أو الطائف. كما تفيد أن سيدز وعد بفحص المنشآت في مطار الظهران قبل الإعلان عن موعد قبول الجنود الذي يتوقع أن يكون في خلال أسبوعين أو ثلاثة. وتوضح البرقية أن سيدز يخطط للعودة إلى جدة مع بوتل Potell (كذا، والمقصود جيمس باول James F. Powell آمر قيادة النقل الجوي الأمريكي في أوروبا) يوم ١٤ أبريل، حيث سيلتقي الأمير منصور.

R. 10

1947/04/07
890 F. 7962/4-747 (2)

مذكرة سرية موقعة من باستيون Colonel J. E. Bastion من قيادة الأركان العامة نيابة عن وزير الحرب الأمريكي إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير باستيون إلى مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٨ مارس (آذار) ١٩٤٧م الخاصة بتدريب السعوديين في مطار الظهران، ويقول إنه صدرت تعليمات إلى قيادة النقل الجوي بتاريخ ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٧م بتنفيذ ذلك البرنامج في أثناء العمل في المطار. ويشير إلى أن التدريب لا يخلو من تعقيدات بسبب

صعوبات اختيار الأعداد المطلوبة للتدريب التقني، وإلى أن وزارة الحرب لا ترى إمكانية القيام بتدريب أكثر شمولاً ما لم تقم الحكومة السعودية بتأمين المتدربين المناسبين.

ويذكر باستيون أنه إذا كانت وزارة الخارجية تعلق أهمية كبيرة على البرنامج، فإن القوات الجوية الأمريكية على استعداد لأن تعيد إلى الخدمة الفعلية أحد المختصين المؤهلين، ممن لهم اطلاع واسع على شؤون المملكة العربية السعودية وعادات الشعب السعودي ولغته، للإشراف على برنامج التدريب. ويرشح باستيون لتلك المهمة هاري سنايدر Harry R. Snyder، المدير المشارك لرابطة كليات الشرق الأدنى Near East College Association، لكفاءته. ويذكر باستيون أن سنايدر أبدى استعداداً للعودة إلى الخدمة العسكرية ليضطلع ببرنامج التدريب. ويطلب باستيون من وزارة الخارجية إبلاغ وزارة الحرب فيما إذا كان للبرنامج أهمية عاجلة تتطلب استدعاء سنايدر للخدمة، كما يطلب توضيحاً لما ورد عن نية وزارة الخارجية إلغاء تصنيف المشروع على أنه سري.

R. 10

1947/04/07
FW 890 F. 1281/4-1047 (1)

رسالة من يوجين وايت Dr. Eugene A. White مدير مستوصف المفوضية الأمريكية في جدة إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها تقرير عن نشاط المستوصف خلال شهر مارس (آذار) ١٩٤٧م، وكلاهما مضمن طي رسالة رقم ٢٠٥ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ أبريل ١٩٤٧م.

يشير وايت إلى التقرير المرفق عن نشاط المستوصف خلال شهر مارس ١٩٤٧م، ويبين أنه تم جمع مبلغ ٣ آلاف دولار من بيع معدات فائضة، وأن رصيد المستوصف الحالي حتى ٣١ مارس يزيد قليلاً على ٥ آلاف دولار.

R. 3

1947/04/08
711.90 F/4-847 (1)

رسالة موقعة من آلن كريستلو Allan Christelow من وفد وزارة الخزانة البريطانية في واشنطن إلى بول ماجواير Paul E. McGuire في قسم الشؤون المالية في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يفيد صاحب الرسالة أن المعلومات الكاملة عن الدعم البريطاني للمملكة العربية السعودية تمّ نشرها ضمن تقرير أعد كمستند مؤيّد لحسابات الاعتمادات التي عرضتها الحكومة البريطانية على البرلمان (مجلس العموم) للمصادقة. ويحيل إلى التقرير الرابع

للجنة الحسابات الحكومية رقم CMD172/1 عن عام ١٩٤٥م-١٩٤٦م.

R. 12

1947/04/08
890 F. 6363/4-847 (1)

مذكرة داخلية من إدوارد جيمسون Edward A. Jamison من مكتب وزير الخارجية الأمريكي إلى وورد آلن Ward Allen من المكتب نفسه، مؤرخة في ٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها مذكرة أخرى من جيمسون إلى آلن، مؤرخة في اليوم نفسه.

يذكر جيمسون أن المذكرة المرفقة تتضمن بعض الشواهد حول سياسة الولايات المتحدة تجاه المملكة العربية السعودية، وهي تغطي الفترة من يناير (كانون الثاني) ١٩٤٥م إلى ما بعد الحرب بقليل، كما يرفق نسخة (غير موجودة مع الوثيقة) لوقائع اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة لبحث برامج المساعدات الخارجية، المنعقد يوم ٨ مارس (آذار) ١٩٤٧م.

R. 7

1947/04/08
711.90 F/4-847 (2)

مذكرة داخلية سرية من إدوارد جيمسون Edward A. Jamison من مكتب وزير الخارجية الأمريكي إلى وورد آلن Ward Allen من المكتب نفسه، مؤرخة في ٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومضمنة طي مذكرة أخرى من جيمسون إلى آلن، مؤرخة في اليوم نفسه.

تتناول المذكرة التطورات السياسية في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من يناير (كانون الأول) إلى سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م. وتذكر أولا أن اللجنة الإدارية التابعة لوزير الخارجية وافقت يوم ٢ فبراير (شباط) ١٩٤٥م على منح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية صلاحيات لوضع برنامج الإعارة والتأجير والإمدادات والدعم الخاص بالمملكة العربية السعودية، رغم ما وُجِّه لهذا البرنامج من انتقاد، وخاصة من توم كونالي Senator Tom Connally عضو مجلس الشيوخ الأمريكي.

وتضيف المذكرة أن فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt الرئيس الأمريكي السابق أكد للملك عبدالعزيز آل سعود في رسالة له مؤرخة في ٥ أبريل ١٩٤٥م وكذلك في مناسبات مختلفة موقف الولايات المتحدة تجاه قضية فلسطين، ورغبتها في عدم اتخاذ أي قرار بشأنها دون التشاور مع العرب واليهود؛ كما أكد في محادثاته المباشرة مع الملك خلال لقائهما أنه لن يتخذ قراراً مناهضاً للعرب، وأن سياسة الحكومة الأمريكية في هذا المضمار لم تتغير.

ثم تشير المذكرة إلى تفويض وزارة الخارجية وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي السابق في جدة بإبلاغ

الحكومة السعودية أن الولايات المتحدة على استعداد لإرسال بعثة عسكرية إلى المملكة والاضطلاع ببعض الأعمال المهمة في مجال إنشاء الطرق. كما تشير إلى أن الحكومة الأمريكية أبلغت الحكومة السعودية برغبتها في المضي قُدماً في تنفيذ مشروع مطار الظهران بعد أن سحبت بريطانيا اعتراضها على هذا المشروع.

وتنتقل المذكرة إلى اقتراح مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في بعض الدول العربية، ومن بينها المملكة، إلى مستوى سفارات. وتبين المذكرة أنه تقرر تأجيل النظر في الاقتراح إلى ما بعد مؤتمر سان فرانسيسكو.

وتقول المذكرة إن اجتماع اللجنة الإدارية التابعة لوزير الخارجية الأمريكية المنعقد يوم ٢٣ مايو (أيار) ١٩٤٥م تطرق إلى رغبة وزير الحرب في الحصول على موافقة الرئيس هاري ترومان Harry S. Truman على قرضٍ مقترح للمملكة، كما تطرق إلى مسوّدة مذكرة في الموضوع نفسه أعدها دين آتشيسون Dean Acheson مساعد وزير الخارجية الأمريكي للرئيس. وقد وافقت اللجنة على ضرورة حضور آتشيسون اجتماعا مع الرئيس ترومان ومندوبين عن وزارتي الحرب والبحرية يوم ٢٨ مايو.

وفيما يتعلق ببرنامج الإعارة والتأجير، تنقل المذكرة عن الملخص السري اليومي المؤرخ في ٣١ أغسطس (آب) ١٩٤٥م أن وزارة الخارجية الأمريكية فسرت عبارة الرئيس الداعية إلى تنفيذ كل الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الأمريكية ضمن برنامج الإعارة والتأجير على أنها تعني الموافقة على استمرار ذلك البرنامج بالنسبة إلى المملكة.

وتختتم المذكرة بموضوع الدعم الأمريكي للمملكة، وتذكر في هذا الشأن أنه جاء في الملخص اليومي السري المؤرخ في ٢٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م أنه تم إبلاغ المجلس الاستشاري القومي The National Advisory Council أن وزارة الخارجية تنظر في خطط مختلفة لبرنامج دعم يُقدم للمملكة على مدى أربع سنوات.

R. 12

1947/04/08
890 F. 796/4-847 (2)

رسالة سرية رقم ٢٠٤ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٨٨ المؤرخة في ٣ أبريل ١٩٤٧م فيما يتعلق بزيارة جيمس باول General James F. Powell آمر قيادة النقل الجوي الأمريكي في أوروبا إلى الظهران، كما يشير إلى برقيته من القاهرة حول الموضوع

نفسه، ويبدي تعليقات بشأن الزيارات التي يقوم بها ضباط الجيش الأمريكي لهذه المنطقة منتقداً طريقة تقديمهم لمسؤولي الحكومة السعودية. ويذكر تشايلدز في هذا الصدد أن آمر مطار الظهران ورئيسه المباشر يجب أن يبذلا جهداً كبيراً لإعداد مراسم تقديمهما للمسؤولين السعوديين، لكن الضباط لا يراعون هذا الأمر دائماً نتيجة للإهمال، فمثلاً، كما يقول تشايلدز، لم يتم تقديم باول رسمياً للأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي، في حين جرى تقديمه للملك عبدالعزيز آل سعود دون علم المفوضية أو علم والدو بايلي Waldo E. Bailey القنصل الأمريكي في الظهران، وبطريقة مغايرة لما أوصى به أيمري وورد Lieutenant Colonel Emery M. Ward الضابط المسؤول في مطار الظهران والقنصل بايلي.

ويتطرق تشايلدز إلى حديث دار بينه وبين وورد يتعلق بباول وزيارته المرتقبة للملك عبدالعزيز والإجراء الذي ينبغي أن يتبع في تقديمه للملك، ويبين تشايلدز أنه بحث الأمر مع وزير الخارجية السعودي. لكن لدى قدوم باول إلى الظهران، توجه ومعه وورد إلى الرياض وتم تقديمهما للملك دون إعلام المفوضية في جدة أو القنصلية في الظهران مسبقاً بذلك.

ويبين أن دايل سيدز Lieutenant Colonel Dale Seeds سيحل محل وورد كآمر في مطار الظهران، وقد أتيحت لتشايلدز الفرصة يوم ٦ أبريل لتقديم المسؤول الجديد للأمير منصور قبل أن يتولى سيدز عمله فعلياً. وكان الأمير مسروراً بمظاهر الأدب واللياقة التي أبداها سيدز في تلك المناسبة، وأكد لسيدز تعاونه المخلص، كما أشار إلى علاقات الصداقة التي أقامتها الحكومة السعودية مع وورد.

ويختتم تشايلدز الرسالة بحثٍّ وزارة الخارجية الأمريكية على إبلاغ وزارة الحرب أن على أي من الضباط الذين سيتولون القيادة في الظهران مستقبلاً التوجه إلى جدة أوّلاً ليتم تقديمهم بالطريقة المناسبة، وأنه يجب على الضباط الأعلى رتبة من آمر مطار الظهران عدم إجراء اتصالات رسمية مع مسؤولي الحكومة السعودية دون الحصول على موافقة مسبقة من المفوضية الأمريكية في جدة، ودون أن تتم ترتيبات تقديمهم إما عن طريق المفوضية أو القنصلية في الظهران.

R. 9

1947/04/09
890 F. 24/1-2447 (1)

رسالة رقم ٦٩ من وزير الخارجية الأمريكي إلى المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها نسخة من مذكرة من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية إلى راسل G. B. Russell من قسم الإمدادات

والمشتريات في الفـرع الدولي بوزارة الحرب الأمريـكية، مـؤرخة في ٢٦ مـارس (آذار) ١٩٤٧م.

في إشارة إلى رسالة المفوضية رقم ١٢٩ المؤرخة في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٧م ومرفقاتها بشـأن العتاد الحربي الذي وعدت الولايات المتحدة بتقديمه للحكومة السعودية في إطار برنامج الإعارة والتأجير، يلفت وزير الخارجية نـظر المفوضية إلـى المذكرة المرفقة الموجهة إلـى راسل ويصفها بأنهـا غنية عن البيان. ويوضح أنه تم شحـن المواد المدرجة في القائـمة الثانية المرفـقة طي تلك المذكرة (غير مـوجودة مع الوثـيقة). ويدعـو وزير الخارجية المـفوضية إلى التـأكد من مراجعة الأرقام المدرجة في القائمة، كما يورد كشفاً ببوليصات الشحن التي تغطي المواد المدرجة في القائمة المذكورة. ويعرب الوزير عن أمله في أن تتـمكن المفوضيـة من إثبات وصول تلك المواد وتسليمها إلى الحـكومة السعودية مقابل إيصالات بالاستلام.

R. 3

1947/04/09
890 F. 24/4-947 (1)

رسالة من نورمان نيس Norman T. Ness مدير مكتب السياسة المالية والتنموية إلى راي باث Ray Bath رئيس عمليات الإعارة والتأجير المالية بالنيابة في وزارة المالية الأمريكية، مؤرخة في ٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يرفق نيس طي رسالته ثلاثة شيكات من المفوضية السعودية في واشنطن مستحقة الدفع لوزارة المالية الأمـريكية لقاء ثلاث عمليـات تجارية. ويورد نيس رقم كل شيك والعملية التجارية المتعلـقة به. والعمليات المعنية هي شراء شاحنات وصهاريج وجالونات، وسك ١٧ مليـون ريال فضي وشـحنها، وتـزويد الطائرات السعودية بالوقود والزيت. ويطلب نيس الإحاطة بتسلم هذه الشيكات وإيداعها في حـساب وزارة الماليـة الأمريكـية وذلك بالتوقيع على صورة هذه الرسالة.

وتوجد نسخة من الرسالة عليها حاشية موقعـة من موري O. L. Murray من وزارة المالية الأمريكية تفيد أن باث تسلم الشيكات المرفقة يوم ١٠ أبريل ١٩٤٧م.

R. 3

1947/04/10
890 F. 00/4-1047 (1)

برقـية سـرية رقـم ٢١٥٧ من لـويس دوجـلاس Lewis W. Douglas الـسـفـيـر الأمريـكي فـي لنـدن إلى وزير الخـارجيـة الأمريكي، مـؤرخة في ١٠ أبريل (نيسـان) ١٩٤٧م.

في إشارة إلى برقية من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، مؤرخة في ٤ أبريل ١٩٤٧م تـنقل البـرقية عن جـاران Garran مساعد رئيس الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية أن لورنس جرافتي سميث

Laurence B. Grafftey-Smith الوزير المفوض البريطاني في جدة استفسر لدى الحكومة السعودية عمّا أشيع من أنها عيّنت رشيد عالي الكيلاني في أحد المناصب لديها، وقد أحيط علماً بأن الكيلاني لم يُعيّن في وظيفة دائمة، بل كان يقدّم مجرد استشارات في مسائل قانونية محددة بوصفه يحمل شهادة دكتوراه في الحقوق. كما تنقل البرقية عن جاران أن وزارة الخارجية البريطانية لم تقرر بعدُ اتخاذ خطوات أخرى في ذلك الشأن لكنه توقع أن يتلقى جرافتي سميث تعليمات بمتابعة الموضوع واتخاذ موقف حازم بشأنه. ولم يستغرب جاران أن تطلب الحكومة السعودية المشورة القانونية من طرف خارجي، لكن يستغرب أن يكون ذلك من رشيد عالي الكيلاني بالتحديد.

R. 1

1947/04/10
FW 890 F. 1281/4-1047 (1)

رسالة رقم ٢٠٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها تقرير عن نشاط مستوصف المفوضية الأمريكية في جدة خلال شهر مارس (آذار) ١٩٤٧م ضمن رسالة من يوجين وايت Eugene A. White مدير المستوصف إلى تشايلدز، مؤرخ في ٧ أبريل ١٩٤٧م.

يرفق تشايلدز تقريراً عن مستوصف المفوضية مع نسخة من خطاب وايت المشار إليه، وينقل عن وايت أن لدى المستوصف رصيداً للإنفاق على التجهيزات يقدر بأكثر من ٩ آلاف دولار، منها ٤ آلاف مقدّمة من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، وقد صرف من هذا المبلغ أكثر من ألف دولار لشراء مواد طبية من شركة فرانسيس ليجيت Francis H. Leggett في نيويورك. ويحيل في هذا الشأن إلى برقية المفوضية رقم ٦٧ المؤرخة في ٢٥ مارس ١٩٤٧م التي تضمنت طلباً ببذل الجهد لتوفير أقصى ما يمكن من مصادر التمويل لضمان استمرار المستوصف في العمل بضعة شهور إضافية. ويوصي بأن تعمل وزارة الخارجية الأمريكية على أن يستمر المستوصف في العمل لأجل غير مسمى.

R. 3

1947/04/10
FW 890 F. 6363/1-1547 (12)

نسخة مصورة من خريطة لشبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة أعدتها شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية California Arabian Standard Oil Company مضمنة طي مذكرة سرية من جاك نيل Jack D. Neil رئيس قسم تنسيق النشاط الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية إلى ميجلن Lieutenant F. D. Meglen في مجلس النفط التابع للجيش

والبحرية بقسم الاستخبارات في وزارة البحرية الأمريكية، مؤرخة في ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

هذه الخريطة، كما يقول صاحب المذكرة، هي مرفق بالرسالة رقم ١٤٢ من المفوضية الأمريكية في جدة، المؤرخة في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٧م والتي تتناول موضوع احتياطي النفط وإنتاجه في المملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٤٦م. وتبين الخريطة منطقة الامتياز الذي حصلت عليه شركة ستاندرد كاليفورنيا عام ١٩٣٣م، ومنطقة الاتفاقية المكمّلة المبرمة عام ١٩٣٩م، والمنطقة التي تتمتع الشركة فيها بحق الأفضلية.

R. 7

1947/04/11
890 F. 24 FLC/4-1147 (1)

برقية رقم ١٢٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تشير البرقية إلى رسالة مكتب مفوض التصفية الخارجية في جزيرة جوام Guam (في المحيط الهادي) رقم ٢٤٣٧، وتفيد أن معدات المستشفيات التي اشترتها شركة بكتل براذرز Bechtel Brothers باسم حكومة المملكة العربية السعودية وصلت في اليوم السابق، وأن ممثل المفوضية في جدة يقوم بالتأكد من تسليمها.

R. 4

1947/04/11
890 F. 51/4-1147 (1)

برقية سرية رقم ١٥٠٥ من كافري Caffery من السفارة الأمريكية في باريس إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تفيد البرقية أنه ليست لدى السفارة معلومات بشأن العلاقة بين فؤاد حمزة ورشيد عالي الكيلاني خلال فترة حكومة فيشي Vichy في أثناء احتلال ألمانيا لفرنسا، وأن الاستفسار من بعض المسؤولين الفرنسيين لم يُسفر عن أي معلومة في هذا الصدد، بيد أن هناك ما يدل على أن فؤاد حمزة اشترك في تهريب الذهب والعملة بصورة غير قانونية في أثناء وجوده في فرنسا.

R. 5

1947/04/11
890 F. 6113/4-1147 (1)

رسالة موقعة من مدير قسم المسح الجيولوجي في وزارة الداخلية الأمريكية إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يفيد مدير قسم المسح الجيولوجي أنه أجَّل الرد على رسالة ميريام المؤرخة في ١٨ فبراير (شباط) ١٩٤٧م والمتضمنة وجهة نظر وزارة الخارجية بشأن إنهاء جلن براون Glenn Brown تقريره عن مصادر المياه الجوفية في

منطقة الخرج، وذلك في انتظار إحراز تقدّم بذلك الخصوص. ويبين أنه تمت الموافقة على منح براون إجازة تفرّغ علمية لكتابة التقرير في جامعة نورث وسترن Northwestern University وذلك بمنحة للجامعة من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company.

R. 7

1947/04/11
FW 890 F. 51/1-845 (1)

مذكرة داخلية من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مسؤول شؤون المملكة العربية السعودية في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس القسم، مؤرخة في ١١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تتحدث المذكرة عن تخفيض درجة سرية مذكرة مصنفة على أنها «سرية للغاية» موجهة من هايدن راينر Hayden Raynor إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، مؤرخة في ١٠ يناير ١٩٤٥م بشأن مقترحات من قسم شؤون الشرق الأدنى بتقديم دعم طويل المدى لحكومة المملكة العربية السعودية، وقد وقع عليها بالأحرف الأولى فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt الرئيس الأمريكي يوم ٨ يناير ١٩٤٥م، وينقل سانجر في هذا الخصوص نص فقرتين تبيّنان الترتيبات الأمنية التي تتخذها وزارة الخارجية فيما يخص درجة سرية الوثائق وتغيير تصنيفها.

R. 5

1947/04/13
890 F. 7962/5-2947 (3)

برنامج تدريب السعوديين للعمل في مطار الظهران، مؤرخ في ١٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومضمن طي المذكرة رقم ٦٨٦ من بنجامين تايلر Colonel Benjamin F. Taylor في قيادة الأركان العامة بوزارة الحرب الأمريكية إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤٧م.

يرمي البرنامج إلى إعداد المتدربين لشغل ثلاث فئات من الوظائف؛ أولاها الواجبات العامة مثل الإدارة في المستوى الأدنى، والأعمال الكتابية، وأعمال النظافة والصيانة الأساسية والخدمات الأساسية. وتشمل الفئة الثانية من الوظائف الواجبات الفنية، ومنها المهارات الفنية البسيطة، وتشغيل المعدات الخفيفة، وتنفيذ أعمال الصيانة الأولية، وصيانة المباني والمنشآت الجوية. وأما الفئة الثالثة من الوظائف، فتخص الوظائف الإدارية، وتشمل جميع أعمال الإدارة الرئيسية والمهارات الفنية والإشراف.

ويتم التدريب بشكل متدرج، وتنتقل نخبة من المتدربين من كل مرحلة إلى المرحلة

التالية. ويستمر البرنامج إلى أن يتفق الممثلون المحليون للحكومتين السعودية والأمريكية على إنهائه. وسيكون الإشراف على إدارة البرنامج بأيدي المسؤولين الأمريكيين بالتعاون مع ضابط اتصال سعودي تعينه حكومة المملكة. وسيضم البرنامج عند بدايته نحو ٥٠ متدرباً، ستُخصَّص لهم أماكن للإقامة تم إنشاؤها في المطار، ولن يسمح لهم بالمبيت خارج المطار إلا بإذن خاص من آمر المطار.

وينص البرنامج على أن تدفع حكومة المملكة العربية السعودية نفقات طعام المتدربين شهرياً بالدولار، وستختار الحكومة السعودية مشرفاً على قاعة الطعام لإعداد الوجبات للمتدربين وفق المذاق العربي السعودي. كما ينص البرنامج على تأمين المواصلات للمتدربين إلى الظهران والخبر، وتزويدهم بالملابس التي توفرها حكومة الولايات المتحدة على نفقة المملكة، وكذلك توفير العلاج الطبي لهم بالإضافة إلى رواتبهم وبدلاتهم التي تتولى الحكومة السعودية دفعها.

وينص البرنامج من جهة أخرى على أن المتدربين يخضعون للأنظمة السعودية، ويمنح الحكومة الأمريكية حق تعيين المدربين المشرفين والإداريين. وينص البرنامج كذلك على أن توقع الحكومة السعودية اتفاقية التدريب المبرمة بين الحكومة الأمريكية وكل من المتدربين الذين يحقّ لهم الاطلاع على معلومات تخص الحكومة الأمريكية وفقاً لتقدير المدربين والمشرفين الإداريين. ويقضي البرنامج أخيراً بأن يملأ كل متدرب استمارة المعلومات الشخصية المرفق نسخة منها بالوثيقة، وذلك قبل الالتحاق بالبرنامج في مطار الظهران.

ومرفق بالبرنامج قائمة تبين توزيع المتدربين الأساسيين ضمن مجموعات تتلقى أولاها تدريباً على الواجبات العامة المختلفة، ومن مجموع هؤلاء يتم اختيار عشرة يتلقون تدريبات على الوظائف الفنية كل منهم في اختصاص محدد، ثم يتم اختيار الخمسة الأفضل منهم ليتلقوا تدريباً على الوظائف الإدارية، وتشمل وظيفة مدير للموظفين، ومشرفٍ على العمليات، ومدير للتموين، ورئيس للاتصالات اللاسلكية، ومشرف على قاعة الطعام.

R. 10

1947/04/13
890 F. 796/5-3147 (3)

مسودة معدلة من برنامج تدريب السعوديين للعمل في مطار الظهران، مؤرخة في ١٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها استمارة اتفاقية التدريب واستمارة المعلومات التي يملؤها كل واحد من المتدربين، وجميعها مضمن طي رسالة رقم ٢٦٦ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ مايو (أيار) ١٩٤٧م.

تتضمن المسودة التعديلات التي أدخلتها الحكومة السعودية على نسخة برنامج التدريب التي عُرضت عليها منذ فترة وقد استخدم خط منقط فوق العبارات التي حُذفت، ووضع خط تحت الإضافات التي أُدخلت.

ومن النصوص المحذوفة الفقرة التي تنص على اشتراك الحكومة السعودية في التوقيع على الاتفاقية التي ستبرم بين الحكومة الأمريكية وكل متدرب، والفقرة التي تنص على إتاحة الفرصة للمتدربين للاطلاع على المعلومات الأمريكية. وفي استمارة اتفاقية التدريب حُذفت العبارة التي تنص على ضرورة موافقة الجيش الأمريكي على الأطباء الذين يجرون الفحص الطبي للمتدربين.

أما الإضافات التي أدخلتها الحكومة على برنامج التدريب فتشمل الإشارة إلى المذكرتين المتبادلتين في ٥ أغسطس (آب) ١٩٤٥م و٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٦. وفي الاتفاقية استُبدلت عبارة «أي فحص طبي يطلبه الجيش الأمريكي» بعبارة «أي فحص طبي يطلبه آمر مطار الظهران».

R. 9

1947/04/13
890 F. 796/5-3147 (2)

استمارة اتفاقية التدريب المعدة لكل المتدربين السعوديين في مطار الظهران، غير مؤرخة، ومضمنة طي المسودة المعدّلة لبرنامج تدريب السعوديين للعمل في مطار الظهران، المؤرخة في ١٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م، والمضمنة طي رسالة رقم ٢٦٦ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣١ مايو (أيار) ١٩٤٧م وموجه نسخة منهما معاً طي مذكرة رقم ٦٨٦ من بنجامين تايلر .Colonel Benjamin F Taylor في قيادة الأركان العامة بوزارة الحرب الأمريكية إلى جوردون ميريام .Gordon P Merriam رئيس شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ مايو ١٩٤٧م.

تنص الاتفاقية على أن الموقّع عليها تم اختياره للتدريب ليشغل منصبا في مطار الظهران ضمن برنامج أعدته الحكومة الأمريكية. وتتضمن الاتفاقية نصوصا تتعلق بفترة التدريب، ومكانه، ووسائل النقل التي ستوفر للمتدربين، والمرتب، وجدول التدريب، والفحص الطبي واللقاحات، والطعام والسكن والرعاية الطبية، والتعويض عند الإعاقة، والإجازات والعطلات، وقواعد السلوك والالتزام بالأنظمة، والترجمة العربية لنص الاتفاقية، وعدم مسؤولية الحكومة الأمريكية عن الوفاة والإعاقة. وفي الاستمارة فراغات مخصصة لتوقيعات كل من المتدرب وممثليْ الحكومتين السعودية والأمريكية.

R. 10

#890F.7962/5-2947 R.10

1947/04/13
890 F. 796/5-3147 (2)

استمارة المعلومات الخاصة بكل سعودي مشارك في برنامج التدريب في مطار الظهران، مضمنة طي المسودة المعدّلة لبرنامج التدريب، المؤرخة في ١٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م، والمضمنة طي رسالة رقم ٢٦٦ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي مؤرخة في ٣١ مايو (أيار) ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي مذكرة رقم ٦٨٦ من بنجامين تايلر Colonel Benjamin F. Taylor في قيادة الأركان العامة في وزارة الحرب الأمريكية إلى جوردون ميريام .Gordon P Merriam رئيس شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ مايو ١٩٤٧م.

تحتوي الاستمارة على فراغات يملؤها المتدرب بالمعلومات الشخصية التي تشمل الاسم والعمر وتاريخ الميلاد والعنوان والحالة الاجتماعية وعدد الأطفال والمستوى التعليمي، والمؤسسات التعليمية التي تعلم فيها، ومستوى المعرفة باللغة الإنجليزية، والوظائف وأصحاب العمل السابقين وعناوينهم ومدة العمل، وأي تدريب سابق تلقاه المتدرب في مجال الرياضيات أو العلوم أو استخدام الآلة الكاتبة أو في مجال الاتصالات والأرصاد الجوية، أو أي خبرات أخرى سابقة، وأسماء أرباب العمل السابقين وقيمة المرتب، ومدة استمرار العمل، والواجبات التي أنيطت به.

R. 10

#890F.7962/5-2947 R.10

1947/04/14
890 F. 00/4-1447 (1)

برقية رقم ١٣٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يفيد تشايلدز أنه استفسر خلال محادثات خاصة مع فؤاد حمزة عن وضع رشيد عالي الكيلاني، وعمّا إذا كان يشغل أي منصب في الحكومة السعودية، فأجاب أن ليست لديه معلومات في ذلك الشأن. ثم سأله عن الصفة التي حضر بها الكيلاني اجتماعاً بين مسؤولي الحكومة السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، فأجاب أنه لم يكن للكيلاني خلال ذلك الاجتماع أية صفة محددة. ويذكر تشايلدز أنه لم يتابع الأسئلة لشعوره أن فؤاد حمزة ربما وقع في الحرج، ولاعتقاده هو أن الرسالة قد وصلت.

R. 1

1947/04/14
890 F. 01/4-1447 (2)

برقية سرية رقم ١٣١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في

جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يقول تشايلدز إن فؤاد حمزة ناقش معه في اليوم السابق عدة موضوعات من بينها مسائل تتعلق بوزارة المالية السعودية، والعلاقة بين الحكومة السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company والقروض التي تحتاجها المملكة العربية السعودية. ويذكر فيما يتعلق بالأمر الأول أن حمزة أكد رغبته في تنظيم الشؤون التجارية السعودية التي أخذت تزداد تعقيداً، وأنه حريص على استمرار التعاون بينه وبين عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي.

وأما فيما يختص بالأمر الثاني، فيذكر حمزة أن معاملات أرامكو مع الحكومة السعودية كانت تتم معالجتها في الماضي مشافهة مع الملك عبدالعزيز آل سعود، ويرى حمزة أن هذه المسائل يجب أن تُناقش مع الوزراء الذين يتحملون مسؤولية تنفيذها، كما أن التعامل الكتابي يجنب الوقوع في أية مشكلات مستقبلاً. ويبين تشايلدز أن حمزة يرغب في إرساء العلاقة بين الحكومة السعودية وأرامكو على أساس عملي، كما يرغب في حماية مصالح الطرفين من خلال اتفاقيات دقيقة وعادلة. وقد ذكر فؤاد حمزة في هذا الصدد، كما يقول تاشيلدز، خلافاً بين أرامكو والحكومة في إطار المفاوضات الجارية حول إنشاء خط أنابيب في المنطقة، فقد اقترحت أرامكو تأسيس شركة جديدة تشرف على تشغيل ذلك الخط، مما جعل الحكومة تطالب باتفاقية جديدة تدفع تلك الشركة بموجبها عائدات للمملكة؛ وقد ردّت أرامكو بأنها تفضل في هذه الحال أن تشرف على تشغيل الخط بنفسها مباشرة. وقد أكد فؤاد حمزة أن الحكومة السعودية تتفهم موقف أرامكو وستكون منصفة معها، وعلى الشركة في المقابل ألاّ تصرّ على مواقفها وأن تكون هي أيضاً منصفة. ويعلّق تشايلدز معرباً عن اعتقاده بصحة موقف فؤاد حمزة.

ويعرب تشايلدز عن رأيه بأن الفرصة سانحة أمام أرامكو للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة السعودية حول المشكلات التي لم يُحسب لها حساب في الامتياز الأصلي والمشكلات المتوقعة في المستقبل المنظور بشكل يخدم مصلحة الطرفين. ويبين تشايلدز أن أحد الدوافع للمطالبات التي توجّهها الحكومة السعودية لأرامكو هو رغبة الملك عبدالعزيز في دعم موقف المملكة أمام الدول العربية الأخرى، وخصوصاً منها العراق؛ ومع ذلك، كما يقول، فإن هناك قناعة بأن العلاقة بين الحكومة السعودية وأرامكو يمكن أن تزداد قوة إذا أخذت أرامكو في الحسبان الاعتبارات السياسية التي توجّه مواقف الحكومة السعودية.

R. 2

1947/04/14
890 F. 77/4-1447 (1)

برقية سرية رقم ١٣٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ١٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

في إشارة لبرقيته رقم ١٣١ المؤرخة في اليوم نفسه، يقول تشايلدز إن فؤاد حمزة استفسر عما إذا وصل رد من وزارة الخارجية الأمريكية بشأن القروض التي بحثها مع هارلن كلارك Harlan B. Clark، والتي ورد ذكرها في برقيتي المفوضية رقم ١١٥ و١١٨ المؤرختين في ٣ و٥ أبريل ١٩٤٧م. وينقل تشايلدز عن فؤاد حمزة أن الحكومة السعودية تتفهم التحفظات السابقة لوزارة الخارجية الأمريكية بشأن القرض الذي طلبته لإنشاء خط سكة حديد الدمام-الرياض، إلا أنها ترى أن سياسة هاري ترومان Harry S. Truman تجاه اليونان وتركيا، وفشل مؤتمر موسكو ربما يعكسان تغيّراً في موقف الحكومة الأمريكية.

ويضيف تشايلدز أن فؤاد حمزة ذكر أن الاعتراض على تمويل خط سكة حديد الرياض-الدمام لا ينطبق على خط سكة حديد المدينة المنورة-جدة-مكة المكرمة المقترح، مشيراً إلى أن أحد أسباب أهمية تنفيذ هذا الخط المقترح يتصل بعلاقة المملكة العربية السعودية مع الدول العربية الأخرى، وبحرص الملك على دعم موقف المملكة في العالم الإسلامي من خلال إيجاد حلّ لمشكلة نقل الحجاج.

R. 9

1947/04/14
890 F. 7962/4-1447 (1)

رسالة رقم ٢١٠ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ١٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يذكر تشايلدز أن وليم بالمر William Palmer ممثل شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في جدة أطلعه على رسالة موجهة من الشركة إلى وزير المالية السعودي مؤرخة في ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٤٤م. وينقل بالمر مقتطفاً من تلك الرسالة يفيد أن أرامكو تسلمت في يناير (كانون الثاني) ١٩٤٤م إذناً بهبوط الطائرات والركاب الأمريكيين في مطار الظهران حين يكون لهذه الطائرات أو للركاب علاقة بعمل الشركة، وأن الشركة وافقت على إعطاء إشعار مسبق لممثل الحكومة المسؤول بموعد وصول الطائرات والأشخاص المتوقعين على متنها. ويشير المقتطف إلى خطابين برقم ١٢٢/ ٢٣ ورقم ٢١٥/ ٣٨ من ممثل الحكومة السعودية في الدمام إلى ممثل أرامكو في الظهران مؤرخين في ١٦ و٢٩ محرم ١٣٦٣هـ الموافق ١١ و٢٤ يناير ١٩٤٤م على التوالي، وإلى خطاب الشركة إلى ممثل الحكومة السعودية رقم ١٣٤ المؤرخ

في ١٧ محرم ١٣٦٣هـ الموافق ١٢ يناير ١٩٤٤م. ويذكر تشايلدز أنه بناءً على ذلك فإنه يحق لأرامكو إرسال طائرات وموظفين على ذمة العمل إلى الظهران دون حاجة إلى إذن مسبق من الحكومة السعودية، على أن تعطي إشعاراً مسبقاً بموعد وصول تلك الطائرات لمثلي الحكومة في الظهران. ثم يضيف أن هذا الحق ينطبق أيضاً على طائرات الشركة القادمة من القاهرة إلى جدة، والمسافرة بين جدة والظهران، وبين جدة وأسمرة.

R. 10

1947/04/15
790 G. 90 i/4-1547 (1)

برقية سرية رقم ١٤٧ من جورج ودزورث George Wadsworth السفير الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

في إشارة إلى برقية السفارة الأمريكية في بغداد رقم ١٤٤ المؤرخة في ١٤ أبريل ١٩٤٧م، يذكر ودزورث أن المعاهدة التي بين مملكة الأردن والعراق وُقعت في اليوم السابق، وأن وزير الخارجية العراقي أبلغ البرلمان بالتوقيع عليها واصفاً المعاهدة بأنها مبنية على أساس ميثاق جامعة الدول العربية وعلى نمط معاهدتي التحالف والأخوة اللتين أبرمتهما العراق مع كل من المملكة العربية السعودية واليمن.

LM. 190-10

1947/04/15
890 F. 00/4-1447 (1)

برقية سرية رقم ٩٨ موقعة من دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يقول آتشيسون إن البرقية رقم ٤١٥ المؤرخة في ٤ أبريل ١٩٤٧م من السفارة الأمريكية في القاهرة (بشأن ما يدور عن توظيف رشيد عالي الكيلاني لدى الحكومة السعودية) قد حظيت باهتمامه، ويرى ضرورة عدم القيام بأي تحرك يمكن أن يُفسر بأنه تدخل في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية. ثم يشير آتشيسون إلى برقية تشايلدز رقم ١٣٠ المؤرخة في ١٤ أبريل ١٩٤٧م ويضيف أن الاستفسارات التي وجهها تشايلدز لفؤاد حمزة (بشأن رشيد عالي الكيلاني) تشكل أقصى مدى للاهتمام الذي يجب أن تظهره وزارة الخارجية الأمريكية بالموضوع، ويطلب منه الوقوف عند هذا الحد، مع إبلاغ الوزارة بالمستجدات فيما يتعلق بالأمر.

R. 1

1947/04/15
890 F. 796/4-2347 (2)

تقرير حول الظروف المعيشية لموظفي شركة تي دبليو إيه TWA في جدة أعده جوزيف جرانت Captain Joseph Grant رئيس الفريق الأمريكي الذي يقوم بتشغيل

الخطوط الجوية العربية السعودية، مؤرخ في ١٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م، ومضمن طي رسالة رقم ٢٢٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ أبريل ١٩٤٧م.

يلخص التقرير الظروف العامة لإقامة موظفي شركة تي دبليو إيه في جدة، ويعطي وصفاً مفصلاً لسكن موظفي الشركة من حيث عدد القاطنين فيه والأثاث والسعة. ويبين التقرير أن طيّارين إضافييْن سيصلان من القاهرة قريباً ولا يتوفر سكن لهما، وأنه لم يتم اتخاذ أي عمل في مشروع الإسكان المقترح الذي تقدمت به شركة تي دبليو إيه.

ويتحدث التقرير عن مباني مطار جدة، ويذكر أن العمل فيها توقف يوم ١ أبريل ١٩٤٧م، وأن هناك حاجة ملحّة لبناء غرفتين، إحداهما للمولد الكهربائي والأخرى للتخزين، وهناك أيضاً حاجة ماسة لإنشاء دورات مياه، ولبناء جدار يفصل بين المسافرين والمودعين وتفاصيل أخرى. ثم يتطرق التقرير إلى موضوع الأثاث، فيذكر أن قائمة بالاحتياجات المستعجلة تم تقديمها إلى العقيد إبراهيم الطاسان لاتخاذ اللازم. ويورد التقرير في الختام ملخصاً للطلبات المستعجلة، وهي توفير سكن للطيارين الجُدد، والشروع بأسرع ما يمكن في إعداد السكن الدائم، وإرسال طائرة إلى أسمرة مع شخص لشراء الأثاث اللازم وإحضاره إلى جدة، والتعاقد مع مقاول لاستكمال بناء المنشآت في مطار جدة.

R. 9

1947/04/16
790 G. 90 i/4-1647 (2)

برقية سرية رقم ٢٢٢٩ من لويس دوجلاس Lewis W. Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير دوجلاس إلى الاستفسار بشأن أبعاد زيارة نوري السعيد والأمير عبدالإله (بن علي بن الحسين) الوصي على عرش العراق إلى مملكة الأردن، وينقل عن بيكر Baker من المكتب المسؤول عن هذين القطرين في وزارة الخارجية البريطانية أنه ليس لدى الوزارة معلومات في ذلك الشأن كما ينقل دوجلاس عن بيكر أن من المرجح أن يكون الملك عبدالعزيز آل سعود غير راضٍ عن مثل تلك الزيارات. وقد وعد بيكر بإبلاغ السفارة الأمريكية في لندن أية معلومات تصل إلى وزارة الخارجية البريطانية. ثم ينقل دوجلاس عن بيكر معلومات تتعلق بالعراق، ويضيف أن بيكر اتصل به في موعد لاحق وأعلمه أن المحادثات العراقية الأردنية في عمّان انتهت إلى وضع مسودة تتضمن خطوطاً عامة لمعاهدة صداقة وتحالف بين الدولتين.

LM. 190-10

1947/04/16
890 F. 77/4-1647 (3)

رسالة سرية رقم ٢١٣ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لرسالة رقم ٨٤٧/ ١١٤٤ من عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي إلى وليم مور William F. Moore رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران، مؤرخة في ١ أبريل ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية الأمريكية رقم ١١٥ المؤرخة في ٣ أبريل ١٩٤٧م، ويرسل ترجمة أعدتها المفوضية الأمريكية للرسالة المذكورة أعلاه والمتعلقة بموضوع تمويل مشروع خط السكة الحديدية بين الرياض والدمام. ويذكر تشايلدز أن فؤاد حمزة وزير الدولة السعودي المنتدب لدى وزارة المالية قام بتسليم نسخة من هذه الرسالة إلى هارلن كلارك Harlan B. Clark القائم بالأعمال الأمريكي في جدة يوم ٣ أبريل حتى ينقل مضمونها إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

ويذكر تشايلدز أن حمزة التمس تعليقات وزارة الخارجية على الرسالة، وخصوصاً منها الأجزاء المتعلقة بطلب موافقة الحكومة الأمريكية على تمويل المشروع المذكور عن طريق بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK. ويعلل تشايلدز هذا الطلب بأن من الأرجح أن الحكومة السعودية تعتقد أن الظروف تغيرت منذ أن أُبلغ الأمير سعود بن عبدالعزيز بعدم إمكانية تلبية طلبه توفير الاعتمادات المالية من بنك الاستيراد والتصدير لتمويل سكة حديد الرياض–الدمام، وأن هذا الاعتقاد نتج من عرض الولايات المتحدة تقديم مساعدة مالية استراتيجية لليونان وتركيا، وأن المملكة ترى أن هناك مبررات أقوى لحصولها على دعم مماثل.

ويلاحظ تشايلدز، بناءً على ما جاء في الرسالة المرفقة ومن برقيتي المفوضية رقم ١١٥ و١١٨ المؤرختين تباعاً في ٣ و٥ أبريل ١٩٤٧م أن الحكومة السعودية تسعى للحصول على قرض يبلغ حوالي ٥٢,١٩ مليون دولار، بالإضافة إلى ١٠ ملايين دولار تمت الموافقة عليها من قبل. ويبين أن المبلغ الأول يمثل التكلفة التقديرية لإقامة خط السكة الحديدية الممتد من الرياض إلى الدمام، وميناء الدمام، وخطي حديد الدمام–أبقيق، والمدينة المنورة–جدة– مكة المكرمة، وميناء جدة، وهي مشاريع ستحظى بمباركة جامعة الدول العربية التي تسعى لإعادة بناء خط السكة الحديدية القديم بين دمشق والمدينة المنورة.

ويفيد تشايلدز أنه اقترح على فؤاد حمزة الانتظار، يوم ذكر له اتجاه الحكومة السعودية إلى طلب قرض من الولايات المتحدة لتشييد

الخط الحديدي الممتد من المدينة المنورة إلى جدة ومن جدة إلى مكة المكرمة، حتى معرفة ما ستتمخض عنه المباحثات المعلقة حول تقديم قرض لبناء خط سكة حديد الرياض–الدمام. ويشير تشايلدز في هذا الصدد إلى برقية المفوضية رقم ٩٤ المؤرخة في ٢٠ مارس (آذار) ١٩٤٧م، وبرقيته رقم ١٣٢ المؤرخة في ١٤ أبريل ١٩٤٧م.

وينبه تشايلدز إلى أن محور التساؤل هو مدى قدرة المملكة على تسديد نفقات تلك المشروعات الإنمائية خلال فترة معقولة، ويوضح أن الوضع المالي الحالي للمملكة تم توضيحه في رسالة المفوضية رقم ١٦١ المؤرخة في ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٧م، وفي مراسلات أخرى سابقة، وأنه لمواجهة هذا الوضع وبناء على توصية الأميرين سعود وفيصل، فقد عين الملك عبدالعزيز آل سعود فؤاد حمزة في منصب مهمّ.

ومن جهة أخرى يشير تشايلدز إلى أن نسبة المجازفة في منح القروض إلى المملكة هي أقل منها في القروض الممنوحة إلى دول الشرق الأوسط الأخرى بسبب زيادة عائدات النفط. لكنه يرى أن من الأنسب صرف تلك العائدات في مشاريع ذات جدوى اقتصادية مضمونة بدلاً من تخصيصها لبناء سكة حديدية. كما يشير إلى اقتراحه الوارد في رسالته رقم ١٦٣ المؤرخة في ١٤ فبراير ١٩٤٧م بأن تتم دراسة أي قروض تطلبها المملكة مستقبلاً من قبل بعثة مالية أمريكية تتقصى الاحتياجات المحلية والأوضاع المالية في المملكة، ويرى أن الظروف مواتية لاقتراح زيارة تقوم بها بعثة من هذا القبيل للمملكة.

R. 9

1947/04/16
890 F. 77/4-1647 (2)

مذكرة داخلية من بول ماجواير Paul E. McGuire المسؤول في قسم الشؤون المالية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى كل من نورمان نيس Norman T. Ness مدير مكتب السياسة المالية والتنموية في الوزارة ولوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، وهافليك Havlik في القسم الاقتصادي، مؤرخة في ١٦ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

توضح المذكرة أن البرقيات الواردة من المفوضية في جدة تفيد أن فؤاد حمزة مدير التنمية (وزير الدولة للتنمية) الاقتصادية في المملكة العربية السعودية يرغب في أن يقدم بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK اعتماداً بمبلغ ٥٢,١٩ مليون دولار، منها ٣٢,١٩ لتشييد خط سكة حديد الرياض–الظهران وميناء الدمام و٢٠ مليون لميناء جدة ولخط حديدي من جدة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة. وتفيد المذكرة أن حكومة المملكة تفضل، لأسباب سياسية، أن يكون التمويل من قبل بنك الاستيراد والتصدير

وليس من قبل جهات خاصة، وذكر حمزة في هذا الصدد أن منح قروض إلى المملكة له المبررات السياسية نفسها التي تجعل الولايات المتحدة تقدم قروضاً إلى اليونان وتركيا، خصوصاً وأن الحكومة السعودية تقدّم ضمانات بتسديد تلك القروض من مواردها الخاصة.

وتنقل المذكرة أيضاً عن فؤاد حمزة أن المملكة ستمول من مصادرها الخاصة مشروعات التنمية الأخرى كالمستشفيات والمدارس، إذا اضطلع بنك الاستيراد والتصدير بتمويل خطيْ السكة الحديدية والميناءين. وسأل فؤاد حمزة عن مدى استعداد الحكومة الأمريكية لإعادة النظر في موضوع القرض لتشييد الخط الحديدي إذا ما قدمت الحكومة السعودية طلباً رسمياً بذلك.

ومن جهة أخرى يقترح ماجواير مخرجاً آخر لوزارة الخارجية الأمريكية من الالتزام بالقرض بدلاً من تكرار الاعتذار بمحدودية أموال بنك الاستيراد والتصدير، ويتمثل مقترحه في دفع مصارف خاصة لإبداء اهتمام بالمشروع السعودي، ومن ثمّ تخبر وزارة الخارجية الأمريكية الحكومة السعودية بأنه لا يحق لوكالات الإقراض التابعة للحكومة الأمريكية التنافس مع البنوك الخاصة.

ويوضح ماجواير أن لاري Lary مسؤول بنك الاستيراد والتصدير يؤكد أن البنك ليس متحمساً لتقديم قرض لإنشاء الخط الحديدي، ولن يزيد في أعبائه لهذا الغرض؛ ويفيد ماجواير أنه موافق على ذلك. كما يوضح أنه إذا وافق وليم مور William F. Moore الرئيس الجديد لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران على دعوة البنوك إلى إبداء اهتمامها بمشروع الخط الحديدي المذكور، فسيقوم ماجواير بإخبار جيمس تيري دوس James Terry Duce الذي يتوقع أن يجد مصرفاً في نيويورك يُبدي اهتماماً بالمشروع، وقد يكون ذلك المصرف هو بنك تشيس Chase.

R. 9

1947/04/17
890 F. 00/4-1747 (1)

برقية سرية رقم ١٣٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى برقيته رقم ١٣٠ المؤرخة في ١٤ أبريل ١٩٤٧م، ويذكر أنه منذ المحادثات التي أجراها مع فؤاد حمزة، فإن رشيد عالي الكيلاني لم يحضر أي اجتماع بين شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company والحكومة السعودية. ويضيف أن الوزير المفوض البريطاني في جدة أبلغه أن وزارة الخارجية البريطانية خولته تطبيق الإجراء الذي اقترحه في هذا الخصوص، والذي ورد ذكره في

البرقية رقم ١٢٦ المؤرخة في ٩ أبريل، حال تسلم موافقة السفير البريطاني في بغداد.

R. 1

1947/04/17
890 F. 00/4-1747 (1)

برقية سرية رقم ٢٢٦٧ من لويس دوجلاس Lewis W. Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

ينقل دوجلاس عن بيكر Baker من مكتب العراق والأردن في الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية أن من المفترض أن يرسل الوزير المفوض البريطاني في جدة رسالة إلى الملك عبدالعزيز آل سعود بخصوص رشيد عالي الكيلاني على نحو ما تم توضيحه في برقية السفارة رقم ٢٢٢٨ المؤرخة في ١٦ أبريل ١٩٤٧م، وذلك بعد أن وافق السفير البريطاني في بغداد على ذلك. كما يفيد دوجلاس أن السفارة أبلغت بيكر أن وزارة الخارجية الأمريكية لا تفكر في اتخاذ أي إجراء بشأن الكيلاني، ويشير هنا إلى رسالة وزارة الخارجية رقم ١٦٥٤ المؤرخة في ١٥ أبريل. وقد ردّ بيكر معلقاً بأنه يتفهم الموقف الأمريكي، لكن للبريطانيين في نظره ما يدعوهم إلى الاهتمام بموضوع الكيلاني بشكل مباشر بسبب نشاطاته السابقة في العراق.

R. 1

1947/04/17
890 F. 24/4-1747 (4)

رسالة رقم ٢١٦ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها نسخة من بوليصة شحن من شركة انترناشنال هارفستر International Harvester في الفلبين، ونسخة من عطاء الشحن الصادر عن جو كيني Major Joe R. Kinney في قيادة القوات في ميناء جزيرة جوام Guam، مؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٧م.

يقدم تشايلدز في رسالته تقريراً أولياً مؤقتاً لوزارة الخارجية الأمريكية عن وصول ثمانية مستشفيات متنقلة قامت بشرائها شركة بكتل Bechtel International Company الوكيل الرسمي لحكومة المملكة العربية السعودية من مكتب لجنة التصفية الخارجية بجزيرة جوام، إحدى جزر الماريانا Mariannas ويفيد أن الوحدات قد تم شحنها إلى مانيلا في الفلبين، ومن ثم إلى جدة حيث تم تفريغ ٣٧٢٣ قطعة يوم ٩ أبريل ١٩٤٧م. ويذكر أن رسالة من فورست كلوز Captain Forrest Close المندوب الميداني في جزر الماريانا مؤرخة في ٢٢ يناير ١٩٤٧م طلبت من المفوضية الأمريكية في جدة أن تكون ممثلاً للجنة التصفية هناك، وأن تقوم بفحص المعدات التي يغطيها عقد الشراء والتي قد تكون بقيت في جزيرة جوام.

ويفيد تشايلدز أن الملف الذي أعدته المفوضية لهذه العملية التجارية غير مكتمل، ويتكون من رسالة المندوب الميداني المذكورة مع مرفقيْها، وأن هذه الصفقة فيما يبدو شملت بضائع من النوع الذي يباع على الحال التي يكون عليها (ومن دون ضمان) لكن شركة بكتل على ما يبدو ستطالب باسترجاع ثمن البضائع الناقصة.

ثم يعطي تشايلدز بيانا استقاه من المراسلات التي في حوزة براون Brown ممثل شركة جيلاتلي وهانكي وشركائهما Gellatly, Hankey and Co. يحتوي على معلومات متناقضة تتعلق بكميات المعدات التي شملتها الصفقة. ويذكر تشايلدز أن المندوب الميداني للجنة التصفية الخارجية قد طلب في رسالته المشار إليها مساعدة المفوضية الأمريكية في جدة بتزويده بقائمة بالنواقص وتحديد ما إذا كانت تلك النواقص نتيجة لتقصير في الشحن أو نتيجة فقدان أو تلف. ويبين تشايلدز مكان تخزين المعدات في جدة بعد تفريغها، ويوضح أن ممثلين من شركة بكتل وشركة التأمين والمفوضية أمضوا ثلاثة أيام في فرز وحدات المستشفيات، لكن العلامات على كثير منها قد بهتت أو اختفت.

وتبقى بعد ذلك المشكلة الأهم، حسب قول تشايلدز، وهي أنه سيكون من الضروري تجميع الوحدات الثمانية في جدة، وهذا سيستغرق وقتاً طويلاً. ويذكر تشايلدز أن فؤاد حمزة وزير الدولة السعودي وعبدالله السليمان الحمدان وزير المالية أظهرا اهتماماً شخصياً بهذه الشحنة، وأصرّا على جرد ما تم وصوله لمعرفة النواقص. ويشير إلى أن الحكومة السعودية تريد التحقق من أن الوحدات كاملة لتأمر بنقلها إلى أماكن أخرى مثل أبها والمدينة المنورة والرياض والطائف. ويشير تشايلدز إلى أنه عُلم أن الحكومة السعودية لا ترغب في تعديل السعر باقتطاع ثمن المعدات المفقودة بل ترغب في تزويدها ببدائل لتلك المعدات. ويفيد تشايلدز في ختام رسالته أن الطريق لمعالجة هذا الموضوع هو الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة السعودية على أساس نتائج الفحص الذي تقوم به حالياً شركة بكتل والحكومة السعودية.

R. 3

1947/04/17
890 F. 24/4-247 (1)

رسالة من نورمان نيس Norman T. Ness مدير مكتب السياسة المالية والتنموية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جون كونيبير Colonel John F. Coneybear الملحق التجاري في المفوضية السعودية في واشنطن، مؤرخة في ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٤م.

يذكر نيس أنه تسلم رسالة كونيبير المؤرخة في ٢ أبريل ١٩٤٧م ومعها الشيكات الثلاثة من الحكومة السعودية لتسديد قيمة صفقات تجارية تضمنت مواد متعددة من بينها شاحنات

وسك نقود وغيرها. ويشير إلى أنه سيقوم بتسليم هذه الشيكات إلى وزارة المالية الأمريكية.

R. 3

1947/04/17
890 F. 516/4-1747 (1)

مذكرة داخلية من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مسؤول مكتب المملكة العربية السعودية في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى بول ماجواير Paul E. McGuire في قسم الشؤون المالية بالوزارة، مؤرخة في ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يرفق سانجر رسالة من هارلن كلارك Harlan B. Clark القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة، مؤرخة في ٣١ مارس (آذار) ١٩٤٧م ومرفق بها رسالة وتقرير أعده وليم ودماير William Widmeyer وهارولد أندرسون Harold Anderson من شركة جارنتي ترست أف نيويورك Guaranty Trust of New York، ويبين سانجر أن الرسالة والتقرير يتناولان مشروع افتتاح فروع مصرفية في المملكة العربية السعودية، ومشكلة تثبيت أسعار صرف العملات هناك. ويطلب سانجر من ماجواير الاطلاع على التقرير، ثم إرساله إلى وليم ستريلو William R. Strelow نائب رئيس شركة جارنتي ترست أف نيويورك.

R. 6

1947/04/17
890 F. 6363/4-1747 (1)

رسالة موقعة من رد T. J. Redd الذي يعمل في مجال النفط في مدينة تولسا بولاية أوكلاهوما إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يذكر رد أنه يقوم بإنتاج النفط بصورة مستقلة في ثلاث ولايات أمريكية، وأنه يود توسيع نطاق أعماله لتشمل المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، حيث يستطيع القيام بعمليات المسح الجغرافي والتنقيب وسيدفع للحكومات المعنية عائدات يتم الاتفاق عليها. ويرغب أن تزوّده وزارة الخارجية بكل المستندات الضرورية المطلوبة للقيام بعمل من هذا النوع.

R. 7

1947/04/17
FW 890 F. 51/1-845 (1)

مذكرة سرية من جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى لاتا M. C. Latta كبير الكتبة في البيت الأبيض، مؤرخة في ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير ميريام إلى أنه تقرّر يوم ١١ أبريل ١٩٤٧م تغيير تصنيف المذكرة التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي إلى الرئيس المؤرخة في ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٥م بشأن تقديم دعم مالي إلى المملكة العربية السعودية بحيث

تغير من سري للغاية Top Secret إلى سري Confidential.

R. 5

1947/04/18
890 F. 111/4-1847 (1)

رسالة سرية رقم ٢١٨ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لبلاغ رسمي برقم ٩٩ نشر في العدد رقم ١١٥١ من صحيفة «أم القرى» الصادرة في مكة المكرمة في ٢١ مارس (آذار) ١٩٤٧م.

يرفق تشايلدز ترجمة إلى الإنجليزية للبلاغ المذكور الذي يوجب على السعوديين والمقيمين في المملكة العربية السعودية استصدار أوراق لإثبات الهوية خلال ثلاثة أشهر من إعلانه، ويذكر تشايلدز أن الأنظمة الجديدة تحد من دخول الأجانب إلى المملكة ومن تحركاتهم داخلها، وهي كذلك ذات صلة بالأنظمة التي تمنع نشاطات الدعاية في المملكة.

ويشير تشايلدز في هذا الخصوص إلى محاولة لاغتيال الملك عبدالعزيز آل سعود قام بها قبل أسابيع يمنيان تسللا إلى القصر بثياب النساء، حيث أُلقي القبض عليهما وتم إعدامهما. وتنقل الرسالة عن قيادة الشرطة في جدة أن البعثات الأجنبية معفاة من تطبيق هذه الأنظمة.

R. 2

1947/04/18
890 F. 1281/3-2547 (1)

برقية رقم ٤١ من دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير آتشيسون إلى برقية المفوضية رقم ٦٧ المؤرخة في ٢٥ مارس (آذار) ١٩٤٧م، وبرقيات سابقة بخصوص إنشاء المستوصف الطبي في جدة، ويذكر أن تقارير المفوضية وتوصياتها أحيلت إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، وهي الجهة التي تلقت من وزارة الخارجية منحة المستوصف عن طريق رابطة كليات الشرق الأدنى. ويقول آتشيسون إن هاري سنايدر Harry R. Snyder سكرتير الجامعة (كذا، وهو في الواقع المدير المشارك لرابطة كليات الشرق الأدنى Near East College Association) يزور المملكة العربية السعودية حالياً في محاولة للحصول على مزيد من التقارير وحل المشكلات المتعلقة بالمستوصف.

ثم يتحدث آتشيسون عن الاعتمادات المالية التي خصصت للمستوصف، فيقول إن الأموال التي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية يمكن استخدامها لتجهيز المستوصف، بما في ذلك شراء المعدات، واستخدام ما يتبقى لتغطية نفقات التشغيل، ومنها الرواتب والأدوية والإيجار والإمدادات الطبية وغيرها، وينبه إلى أنه لا يمكن الإنفاق من تلك الأموال بعد

تاريخ ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م، أما الأموال الأخرى التي خُصصت للمستوصف فلا تعلم الوزارة الشروط التي تخضع لها.

R. 3

1947/04/19
890 F. 041/4-2247 (2)

مذكرة أعدها ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومضمنة طي رسالة رقم ٢٢٣ موقعة من تشايلدز نفسه إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ أبريل ١٩٤٧م.

جاء في المذكرة أن الوزير المفوض الأمريكي نقل إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي أن الحكومة الأمريكية أولت اهتماماً لموضوع التحكيم في النزاعات القضائية، وعلى الأخص أعمال الإجرام التي لها علاقة بالمواطنين الأمريكيين الذين بدأ عددهم يتزايد في الظهران ورأس تنورة. وتوضح المذكرة أن تشايلدز أعرب للأمير فيصل عن سرور الحكومة الأمريكية بقلة عدد القضايا التي تخص المواطنين الأمريكيين، ورضاها عن الموقف العادل الذي وقفه المسؤولون السعوديون في قضية بدفورد وبارتون Bedford-Barton، لكنه بيّن في الوقت نفسه أنه نظراً إلى ما قد يطرأ من قضايا في المستقبل، فإن الحكومة الأمريكية تتساءل عمّا إذا كانت لدى الحكومة السعودية رغبة في إرسال مسؤول أو أكثر من القائمين على تطبيق الأنظمة السارية على الأمريكيين المقيمين في المملكة في زيارة إلى الولايات المتحدة للاطلاع على كيفية عمل القضاء هناك. كما أكد تشايلدز للأمير أن هذا المقترح لا ينطوي على أي نيّة لإحداث أي تغييرات في نظام القضاء السعودي المطبق على الأمريكيين، لكنها رأت أن اطلاع أمثال هؤلاء المسؤولين على أسلوب تطبيق العقوبات الجنائية في الولايات المتحدة قد يكون مفيداً لهم في عملهم.

ويذكر تشايلدز أنه أشار في هذا الصدد إلى أن كلية الحقوق في جامعة كولومبيا ترحب باستقبال مسؤول أو أكثر من السعوديين المشار إليهم لمدة ثلاثة أشهر أو أربعة، وأن فيهان كالنداريان Vehan A. Kalendarian يدرّس مقرراً في القانون المقارن بين بلدان الشرق الأدنى والولايات المتحدة. كما أعلم تشايلدز الأمير فيصل بأن نويل داولنج Noel Dowling أستاذ القانون الدستوري، ويونج سميث Young B. Smith عميد كلية الحقوق أبديا استعدادهما للمساعدة. وأوضح تشايلدز للأمير أن عدم معرفة اللغة الإنجليزية لن يشكل عائقاً للموفدين، إذ قد يخصص لهم مترجم لمرافقتهم في أثناء إقامتهم في الولايات المتحدة. كما أوضح له أن الأموال اللازمة لتغطية التكاليف متوفرة، وأن الهدف الوحيد من الاقتراح هو توطيد عُرى الصداقة بين البلدين.

R. 2

1947/04/19
890 F. 42/4-1947 (1)

برقية سرية رقم ١٣٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

ينقل تشايلدز رسالة من هاري سنايدر Harry R. Snyder المدير المشارك لرابطة كليات الشرق الأدنى Near East College Association إلى هارولد هوسكنز Harold Hoskins المسؤول في الرابطة يشير فيها إلى ضرورة تحويل كلية بيروت إلى جامعة؛ ويوصي بإقامة كليات تابعة لها خارج لبنان، من بينها كلية هندسة في الظهران.

R. 4

1947/04/19
890 F. 796/4-1947 (3)

رسالة سرية رقم ٢٢٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها مذكرة رقم ٢٧٥ من تشايلدز إلى وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ٧ أبريل ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية رقم ١٢٢ المؤرخة في ٧ أبريل ١٩٤٧م، ويرفق نسخة من مذكرة وجهها إلى وزير الخارجية السعودي تتعلق بالخطط التي أعدت لافتتاح برنامج التدريب في مطار الظهران. ويوضح أنه عقد في أثناء زيارته مؤخراً إلى القاهرة عدة محادثات في موضوع التدريب مع عدد من الضباط، من بينهم أيمري وورد Lieutenant Colonel Emery Ward آمر مطار الظهران الذي يوشك على التقاعد، ودايل سيدز Lieutenant Colonel Dale Seeds الذي سيحل محله، وفيربيكي Major Verbeeky ممثل جيمس باول Brigadier General James F. Powell آمر قيادة النقل الجوي في أوروبا، ورالف كارن Ralph Curren ملحق شؤون الطيران المدني في السفارة الأمريكية في القاهرة.

ويوضح تشايلدز أن المذكرة المرفقة أعدت بالتشاور مع هؤلاء الضباط في القاهرة، ثم جرى بحثها شفهياً في جدة مع الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي في اجتماع ضم بالإضافة إلى تشايلدز كلاً من وورد وسيدز وهارلن كارك Harlan B. Clark السكرتير الثاني في المفوضية، وخيرالدين الزركلي المسؤول عن فرع وزارة الخارجية السعودية في جدة.

ويذكر تشايلدز أن مترجم المفوضية قرأ على الأمير منصور مسودة المذكرة، ونوقش معه أهم ما ورد فيها، وأن الأمير أفاد أن الحكومة السعودية اختارت عدداً من المرشحين للتدريب يتراوح بين ٥٠ و٥٥ شخصاً. وناقش المجتمعون عدداً من النقاط الخاصة ببرنامج التدريب، منها تصنيف المرشحين حسب مستوياتهم، والاستعدادات الضرورية

للبدء بعمـلية التدريب، وزيارة باول المقبـلة للظـهران، ومدى إمكـانية مقـابلته للأمـير منصور، وإمكانية مشـاركة أفراد من الجيش السعودي في برنامج التدريب، وتحويل المدنيين الذين يتبين عدم إمكانية تدريبهم إلى الخدمة العسكرية للقيام بأعمال شبه عسكرية، ومسألة الالتزام بالنظام وضرورة وضع أنظمة وجداول للمقررات وللتدريب وقواعد للسلوك الفردي، وتكليف ضابط الاتصال السعودي بمهمة السهر علـى احترام قواعـد الانضباط والـسلوك، وبالتالي ضرورة تعيين ضابط اتصال كفء.

ويوضح تـشايلدز أنه تم الاتفـاق على إرسال المذكرة إلى وزارة الخارجية السعـودية بالصيغة التي وضعت بها، وأن تقدم الحكومة السعودية تعليقاتها عليها كتابة. ويذكر تشايلدز في ختام الرسالة أن الأمير منصور أعرب عن سروره بمقـابلة سيدز وعن تـقدير الحكومـة السعودية لوورد على تـعاونه، كما عبر عن أسـفه لـتحـطم طـائرة مـاكنـون Colonel McNown التابعـة لقيادة النقل الجـوي التي سقطت قرب أديس أبابا. ويضيف تشايلدز أن الاجتماع كان مثمراً ليس فقط لأنه حقق تقدماً في خـطط بدء برنامج التدريب، بـل وأيضاً لأنه منح تشايلدز فرصة لتقديم الآمر الجديد لمطار الظهران لوزير الدفاع السعودي، ويحيل في هـذا الشأن إلى رسالة المفوضـية رقم ٢٠٤ المؤرخة في ٨ أبريل ١٩٤٧م.

R. 9

1947/04/21
890 F. 111/4-2147 (1)

برقية سرية رقم ٧٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المـفوضية رقم ٢١٨ المؤرخة في ١٨ أبريـل ١٩٤٧م ويفيد أنه أحيط علماً أن الملك عبدالعزيز آل سعود أصدر أوامر صـارمة تحد من دخـول الزوار (الأجانب) إلى الرياض، وأن وزارة الخارجية السعودية ذكرت أن الجهتين الوحيدتين المنوط بهما إعطاء التصريح بذلك إلى جانب الملك هما وزارة الخارجية والأمير سعود بن عبدالله بن جلوي نائب الملك في الأحساء. ويـشير تشايلدز إلى أن من المعتقد أن السبب الحقيقي وراء هذه الأوامر هو اكتشاف محاولة لاغتيال الملك قـام بها يمنيان ورد ذكـرها في رسالة المفوضية الأمريـكية المشار إليها. كما يـشير إلى أن الدخـول إلى الرياض كان مـقصوراً على مـن يدعوهم المـلك إلا أنه مع تـطور البلاد حدث تساهل وُضعت الأنظمة الجديدة لتصحيحه.

R. 2

1947/04/21
890 F. 24/4-2147 (1)

مذكرة داخـلية من بـويد A. W. Boyd المسؤول بلجـنة التصفية الخارجية فـي وزارة الخارجية الأمريكية إلى هيل شينفيلد Hale T.

Shenefield في قسم الشؤون القانونية بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير بويد إلى تعديل في الأرقام الواردة في تقرير تمت إحالته إلى شينفيلد يوم ١١ أبريل ١٩٤٧م عن الدعم الذي قُدّم إلى المملكة العربية السعودية في إطار برنامج الإعارة والتأجير. وتتعلق هذه الأرقام بالحصة الأمريكية من الدعم البريطاني الأمريكي المشترك خلال عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥م، وبرنامج الدعم الأمريكي المكمّل لعام ١٩٤٥م، وبرنامج الدعم العسكري البريطاني الأمريكي لعام ١٩٤٥م، وما تم إنجازه في إطار ذلك الدعم، ويتضمن ذلك معدات لخط أنابيب النفط وبعض الإمدادات الأخرى، ومشروع الخرج الزراعي، وكمية بحوالي ٢٢,٣٥ مليون أونصة من الفضة، وتكاليف سك الفضة وغير ذلك.

R. 3

1947/04/21
890 F. 42/4-2147 (1)

برقية سرية رقم ٧٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى برقيته رقم ٧٤ المؤرخة في ٥ مارس (آذار) ١٩٤٧م، التي أكد فيها حساسية الحكومة السعودية تجاه قيام بعثة أمريكية بتفقد المدارس السعودية. ويعطي بهذا الخصوص ترجمة لنص برقية أرسلها الملك عبدالعزيز آل سعود إلى الأمير سعود بن عبدالله بن جلوي في الهفوف لينقلها بدوره إلى الأمير عبدالمحسن بن عبدالله بن جلوي في الدمام. وتتعلق البرقية بموضوع الحد من أنشطة هاري سنايدر Harry R. Snyder المدير المشارك لرابطة كليات الشرق الأدنى Near East College Association، وقد جاء فيها أن الملك عبدالعزيز أذن لسنايدر ورفيقيْه بدخول الظهران وجدة لمجرد الزيارة فقط. ويطلب الملك من الأمير عبدالمحسن إبلاغ جيمس ماكفيرسون James MacPherson المدير المقيم لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران أن الحكومة السعودية لم تسمح لسنايدر بمناقشة موضوع التعليم أو القيام بتفقد المدارس، وأن طلبه في هذا الشأن قابلته الحكومة بالرفض.

ويذكر تشايلدز أن جاري أوين Garry Owen المسؤول في شركة أرامكو أطلعه على البرقية وناقش محتواها مع عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي الذي أفاد أنه لا يوجد اعتراض على قيام سنايدر بتفقد مدارس أرامكو في الظهران طالما اقتصر عمله على المدارس الأمريكية.

R. 4

1947/04/22
790 G. 90 i/4-2247 (1)

برقية سرية رقم ١٦٨ من جيمس موس James S. Moose الوزير المفوض الأمـريكي في دمشـق إلى وزير الخارجيـة الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يقـول موس إن فاضـل الجمالـي وزير الخارجية العراقي صرح يوم ١٧ أبريل ١٩٤٧م في معرض تعليـقه على المعاهدة المبرمة في بغداد يوم ١٤ أبريل ١٩٤٧م بين العراق ومملكة الأردن أنها مماثلة لمعاهدة الصداقة المبرمة بين المملكة العربيـة السعودية والعراق، باستثناء أن المعاهدة العراقية الأردنية تنص على وجود لجنة تشرف على تطبيق أحكام المادتين الثانية والتاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

LM. 190-10

1947/04/22
890 F. 248/4-2247 (1)

برقيـة رقم ١٤٣ من ريفـز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تفـيد الـبرقيـة أن الأميـر منصـور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي استقبل ذلك اليوم جيمس باول General James F. Powell آمر قيـادة النقل الجوي في أوروبـا بحضور تشايلدز، وأن باول أكد للأمير رغبته ورغبة وزارة الدفاع الأمريكية في الشروع في برنامج التدريب بمطار الظهران في أسرع فرصة ممكنة.

كما تفيد أنه تم الاتفاق على أن تقوم المفوضية بعرض مسودة مشروع البرنامج الأولي التي أعدها باول ووافق عليها هاري سنايدر Harry R. Snyder وتشايلدز على الحكومة السعودية، ومن ثم يحدد الأمير منصور موعد الترتيبات النهائية لتنفيذه.

R. 4

1947/04/22
890 F. 041/4-2247 (2)

رسالة سرية رقم ٢٢٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٢ أبريل (نـيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها مذكرة أعدها تشايلدز نفسه، مؤرخة في ١٩ أبريل ١٩٤٧م.

يفيد تشايلدز أنه تسلم تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية المضمنة في رسالتها رقم ٥١ المؤرخـة في ٣ مارس (آذار) ١٩٤٧م التي تخولـه الاتصال بالحكومة السـعودية بشأن إرسـال قاضٍ سعودي أو أكـثر إلى الولايات المتحدة لدراسة التطبيقات العملية للنظـام القضائي الأمريـكي ووسائل منع الجريمة. ويذكر أنه تشاور مع محمد إبراهيم مسعود مترجم المفوضية الذي أشار إلى أن أي مقترح من هذا النوع سيقابل بالرفـض من قبل الحكومة السعوديـة التي قد تتقبل الفـكرة إذا لم تُذكـر لفظـة القضاة، بـل المسؤولون عن تطبيق القانون على المواطنين

الأمريكيين. وينـقل تشايلدز عن مسؤول سعودي أن الحكومة قد تجد فائدة من إرسال مسؤول رفيع في الشرطة من الظهران أو ما حولها.

ويذكر تشايلدز أنه بحث الموضوع مع جاري أوين Garry Owen من شركة الزيت العـربيـة الأمريـكيـة (أرامكو) Arabian American Oil Company التي سـتتكفـل بنفقات البعثة، ورأى أوين أن توجيه الدعوة على ذلك النحو مُرضٍ تماماً. ويبين تشايلدز أنه اتصل في هذا الشأن بالأمير فيصل بن عبدالـعزيز وزير الخارجـية السعودي يـوم ١٩ أبريـل ١٩٤٧م ونقل إليـه رأي وزارة الخارجيـة الأمريكية في هـذا الخصوص، وقد أوضح ذلك الرأي في مذكرة سلمهـا للأمير فيصـل. كما يذكر أن الأمير سأله عما إذا كان أورد في مذكرته إشارة للقضاة السعوديين فأجاب بالنفي، وبيّن أن اختيار المرشحـين للبعثـة متروك لقـرار الحكومة السعودية، وأن الذين في ذهنه من المسؤولين الذين يمكن إيفادهم هم المسؤولون المدنيون المعنيـون بتطبيق الـقانون كرجال الشرطـة مثلاً، وقد اقترح لذلك مثلاً مدير الشرطة في الساحل الـشرقي للمملكة. ويضـيف تشايلدز أن الأمير فيصل أفاد أن الحكـومة السعودية ستنظر في الأمر طالما أن الدعوة موجهة إلى المسؤولين المدنيين لا القضاة. ويختتم رسالته مشيراً إلى أنه وعد بمراجعة المذكرة لتوضيح هذه النقطة بشكل لا يسمح بأي تفسير خاطئ.

R. 2

1947/04/23
890 F. 0011/4-2347 (1)

مذكـرة داخلـية مـن ريتـشارد سانجـر Richard H. Sanger مسؤول مكتب المملـكة العربية السعودية في قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى ريموند ميور Raymond Muir رئيس قسم التشريفات بالنيابة في البـيت الأبيض، مؤرخة فـي ٢٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يذكـر سانجر أن أسـعد الفـقيه الوزيـر المفوض السعودي في واشـنطن أبلغه هاتفياً أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي سيصل إلى نيويورك يوم ٢٦ أبريل ١٩٤٧م رئيساً لوفد بلاده في الجلسة الخاصة للأمم المتحدة. ويفيد أن الأمير كان مسروراً في زياراته السابقة بالإجراءات الأمنية التي وفرتها له وزارة الخارجية الأمريكية ويبدي رغبته في أن يُخـصص له المرافقون أنفسهم الذين كُلفوا بالسهر على سلامته خلال زياراته السابقة.

R. 2

1947/04/23
890 F. 42/4-1947 (1)

رسالة من كوني P. S. Cooney مساعد رئيس قسم الاتصالات والسجلات في وزارة

الخارجيـة الأمريكية إلـى هارولد هوسكـنز Harold Hoskins من رابطـة كليات الـشرق الأدنـى Near East College Association، مؤرخة في ٢٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشـير كـوني إلـى أن وزارة الخارجـية الأمريكية تلقت رسالة من المفوضية الأمريكية في جدة مع طلب إبلاغها إلى هوسكنز نقلاً عن هاري سـنايدر Harry R. Snyder المدير المشارك لـلرابطة. ويـورد كوني نص تـلك الرسالة، وهي الرسالة نفسها الواردة في البرقية رقم ١٣٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريـكي والمؤرخة في ١٩ أبريل ١٩٤٧م.

R. 9

1947/04/23
890 F. 5018/5-147 (2)

مـذكرة رقـم ٣٨/ ١/ ٣٤/ ٣٢٦٩ مـن وزارة الخارجـية الـسعوديـة إلى المفـوضيـة الأمريكية في جدة، مؤرخة في مكة المكرمة في ٢ جمادى الآخرة ١٣٦٦هـ الموافق ٢٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومضمنة طي رسـالة رقم ٢٣٥ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المـفوض الأمريكي فـي جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١ مايو (أيار) ١٩٤٧م.

تشير وزارة الخارجية السعودية إلى مذكرة المفوضيـة رقم ١٩٨ المؤرخة في ١٥ ينـاير (كانون الثاني) ١٩٤٧م المتعلقة بتخصـيص ١٤٠٠ طن متري من الأرز المصري للمملكة العربيـة السعودية للـنصف الأول من عام ١٩٤٧م، كما تـشير إلى رسـالة سكرتـير مجلس الغذاء العالمي إلى المفوضية السعودية في واشنطن فيما يتعلق بكمية قدرها ٤٩٠٠ طن من السـكر خصصت للـمملكة لعـام ١٩٤٧م.

وتضـيف المـذكرة أن وزارة الخـارجيـة السـعودية درسـت البيان الـذي تم بموجبـه تخصيص حصص البـلاد المجاورة للمملكة من السكـر، ووجدت أن المملكة تـعرضت للإجحاف فـي الحصص المخصصة لهـا من السكر والأرز والقمح. وتؤكد المذكرة أن ما خصص للمملكة عن طريق مجلس الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية كان أقل من احتياجاتها الضـرورية، ورغم ما تقدمت به المـملكة من طـلبات ومـذكرات إلا أنه لـم يُستجـب لها بحجة أن المخـزون لديها كان كافياً. لكن المـذكرة تبين أن مخازن المملكة أصبحت فارغة وتأثرت المحاصيل المحلية كثيرا بآفة الجراد وشـح الأمطار، مما يجعـلها في وضع خطير.

وتضيف مذكـرة الوزارة أن عدد سكان المملكة أكبر بكثير من سكان البلاد المجاورة التي خـصصت لها مـقادير أكبر بـكثير مما خصص للمملكة، رغم حاجة الأهالي إلى السكر بـسبب عدم وجود منتـجات سكرية

أخرى تعوض عنه. وتوضح المذكرة أيضاً أن تخصيص المواد الثلاث الرئيسية لم يأخذ في الاعتبار زيادة المستهلكين في المملكة من العمالة ومن الحجاج. وتعرب وزارة الخارجية السعودية عن أملها في أن تتوسط المفوضية الأمريكية في جدة في هذا الأمر للمساعدة في شراء الكميات الضرورية من هذه المواد من الولايات المتحدة. وتقدر حاجة المملكة بمقدار ٤٠ ألف طن من القمح والدقيق، و١٠ آلاف طن من السكر، و٢٠ ألف طن من الأرز.

R. 4

1947/04/23
890 F. 796/4-2347 (2)

رسالة سرية رقم ٢٢٥ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها نسخة رسالة من تشايلدز إلى جيمس باول Brigadier General James Powell آمر قيادة النقل الجوي الأمريكي في ألمانيا، مؤرخة في اليوم نفسه.

يشير تشايلدز إلى برقيته رقم ١٤٣ المؤرخة في ٢٢ أبريل ١٩٤٧م بشأن زيارة جيمس باول للمملكة العربية السعودية وتقديمه له مع زملائه إلى الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي وما دار خلال ذلك اللقاء فيما يتعلق ببرنامج التدريب في مطار الظهران. ويذكر أن باول قبل وصوله جدة ناقش البرنامج في الظهران مع كل من دايل سيدز Colonel Dale Seeds آمر مطار الظهران وهاري سنايدر Harry R. Snyder المدير المشارك لرابطة كليات الشرق الأدنى Near East College Association. كما يذكر تشايلدز أن باول أعد تصوراً للبرنامج التدريبي وتم الاتفاق في اللقاء الذي جرى مع الأمير منصور على أن تقوم المفوضية الأمريكية في جدة بترجمته إلى العربية وتقديمه إلى الحكومة السعودية، وسيبحث أمر تنفيذه بعد دراسته من قبل الأمير منصور.

ويذكر تشايلدز من جهة أخرى أن إقامة البرنامج ستساهم في توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة التي تتعرض لاختبار عصيب بشأن قضية فلسطين. كما يذكر أنه أكد للأمير منصور صعوبة البرنامج وأن من الأفضل المضي في تنفيذه بخطى وئيدة ولكن ثابتة، كما أكد تصميم الحكومة الأمريكية على تنفيذه. ويبين تشايلدز أنه سيرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى كل من القنصل الأمريكي في الظهران وباول وسيدز ورالف كارن Ralph Curren ملحق شؤون الطيران المدني في السفارة الأمريكية في القاهرة، ووليم ماكنون William McNown الملحق العسكري الأمريكي في القاهرة أيضاً.

R. 9

1947/04/23
890 F. 796/4-2347 (1)

رسالة سرية من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى جيمس باول Brigadier General James Powell آمر قيادة النقل الجوي الأمريكي في أوروبا، مؤرخة في ٢٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م ومضمنة طي رسالة رقم ٢٢٥ موقعة من تشايلدز نفسه إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في اليوم نفسه.

يعتذر تشايلدز عن إغفاله إعطاء باول نسختين من رسالته السرية رقم ٣٣ المؤرخة في ٨ أغسطس ١٩٤٦م، بشأن مطار الظهران، ويرفق هاتين النسختين. ثم يعرب عن تقديره لباول على ما أبدى من اهتمام تجاه برنامج التدريب في الظهران، ويعبر عن شعوره أن باول خلف انطباعاً ممتازاً لدى الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي، ويبدي ثقته في أن ما وعد باول به، أصالة عن نفسه ونيابة عن دايل سيدز Colonel Dale Seeds آمر مطار الظهران، من تعاون سيجعل البرنامج يمضي قدماً بطريقة تعطي الحكومة السعودية انطباعاً جيداً.

R. 9

1947/04/23
890 F. 796/4-2347 (5)

رسالة سرية رقم ٢٢٦ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ (نيسان) ١٩٤٧م ومرفق بها مذكرة بشأن ظروف إقامة موظفي شركة تي دبليو إيه TWA القائمين على تشغيل الخطوط الجوية العربية السعودية في جدة أعدها جوزيف جرانت Captain Joseph Grant، مؤرخة في ١٥ أبريل ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى تقرير المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٣٠ المؤرخ في ٢٢ أبريل ١٩٤٧م الخاص ببدء تشغيل الخدمات المنتظمة للخطوط الجوية العربية السعودية، وإلى برقية المفوضية رقم ٩٠ المؤرخة في ١٨ مارس (آذار) ١٩٤٧م التي تورد خبر افتتاح تلك الخدمات. ويذكر تشايلدز أن بدء الخدمات يشكل إنجازاً عظيماً لموظفي شركة تي دبليو إيه الذين وصلوا إلى جدة في مطلع عام ١٩٤٦م بموجب اتفاقية بين الحكومة السعودية وشركة تي دبليو إيه.

ويذكر تشايلدز أن فريقاً أمريكياً مكوّناً من ثلاثة أشخاص يرأسهم جوزيف جرانت اضطلعوا بمسؤولية قيادة الطائرات السعودية التي اشترتها حكومة المملكة العربية السعودية من فائض العتاد الأمريكي في القاهرة، يضاف إليها طائرة الملك عبدالعزيز آل سعود الخاصة التي أهداه إياها فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt الرئيس الأمريكي الراحل. ويشير في هذا الصدد إلى رسالة المفوضية رقم ٧١ المؤرخة في ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٦م.

ويوضح تشايلدز أن من المعـوقات التي تواجه موظفي تي دبليو إيه في تنظيم الخطوط الجوية العربية السعودية اختلاف طبيعة الحياة في المملكة، وصعوبة حل المشكلات المتعلقة بصيانـة الطائرات وتشغـيلها، وعدم وجود موظفين مؤهلين للإشراف على العمل، وكثرة المهمات المطلوبة من الطيارين والطائرات.

ومن جهـة أخرى يبين تـشايلدز ظـروف العمل الصعبة التي يعمل فيها موظفو شركة تي دبليو إيه، ومنها تكليف العقيد إبراهيم الطاسان، قائد منطقة جدة العسكرية بالإشراف على عمل الخطوط الجوية العربية السعودية بأمر من الأمير منصور بن عبدالـعزيز آل سعود وزير الدفاع. ويذكر تشايلدز أن الطاسان لم يراعِ احتياجات العامـلين الأمريكـيين من طيـارين وغيرهم، ويعطي شواهد متعددة على ذلك. لكن تشايلدز ينقل عن جرانت أن العقيد الطاسان بدأ يتفهم الأمور، وأن الوضع آخذ في التحسن.

وينقل تشايلدز عن أفراد طاقم الـطيران الأمريكي أن الملـك عبدالعزيز لم يفكر فـي البدء في إنشاء خدمات جوية منتظمة، إلا أن تشايلدز يرى عدم صحة هذا الادعاء، موضحاً أن الحكومة السعودية تسعى على العكس إلى التوسع في خدمات الخـطوط الجوية العربية السعودية لتشمل دول الشرق الأدنى الأخرى. وأن الملك عبدالعـزيز وافق خلال رحلة قام بها مؤخراً إلى بريدة وحائل على بدء الخدمات الجوية المنتظمة. ويذكر تشايلدز أن الملك فخور بأسطوله الجوي ويرى فيه مظهراً من مظاهر أبّهة الدولة.

ويبين تشايلدز أن الـطيارين الأمريكيين يجدون أن فخر الملك عبدالعزيـز بالأسطول الجوي السعودي عامل إيجابي، كما ورد في رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٣٦ المؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٧م. فقد أعرب الملك عن تقديره للخدمات التي يؤديها الطيارون، وقدم لهم ولأسرهم الهدايا، وكسب طاقم شركة تي دبليو إيه في المملكة ثقة الجميع ومودتهم.

لكن تشايلدز يوضح أن موظفي تي دبليو إيه في جدة بدأوا يتململون من ظروف الإقامة الصعبة التي باءت محاولات تحسينها بالفشل؛ كما أن الوضع زاد تعقيـداً، كما يقول، في مطلع أبريل عندما أسـندت مسؤولية شؤون الشركات الأجنبية إلى فؤاد حمزة الذي عين مؤخراً وزير دولة. ويشير تشايلدز إلى مذكرة مؤرخة فـي ١٥ أبريل ١٩٤٧م لخص فـيها جـرانت هـذه الـظروف غـيـر الملائـمـة، واستخدمها كأساس للتشاور مع فؤاد حمزة ومسؤولين سعوديين آخرين، ملاحظاً أنه قد يضطر لنقل طاقم الشركة إلى القاهرة.

وينقل تشايلدز عن جرانت أنه لن يوسع الخدمة الحالية التي تقتصر على رحلة أسبوعية واحدة قبل أن تـتمّ الموافقة على الخطـط التي قدمت للحكومة السعودية بشأن الإدارة المالـية لحسابات الشـركة؛ وهو يرى أن هناك حاجة

متزايدة إلى الخط المقترح إنشاؤه بين الظهران والبحرين. إلا أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بموقف إدارة شركة تي دبليو إيه في الولايات المتحدة من كل هذه المشكلات التي تواجهها فروعها الصغيرة في الشرق الأدنى مثل الشركتين السعودية والإثيوبية، وبإمكانية أن تقرر الشركة الأم التخلي عن تلك الفروع إذا استمرت تلك المشكلات. كما ينقل تشايلدز عن جرانت تفاصيل تتعلق بالصيانة الممتازة التي تحظى بها طائرات الخطوط الجوية العربية السعودية في القاهرة، وذلك استجابة لرغبة الملك عبدالعزيز الذي طالما أعرب عن حرصه على توفر شروط السلامة في أسطول المملكة الجوي.

R. 9

1947/04/23
890 F. 7962/4-2347 (1)

برقية سرية رقم ١٤٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يورد تشايلدز ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمذكرة تسلمها من وزارة الخارجية السعودية يوم ١٨ أبريل ١٩٤٧م تشير إلى مراسلات سابقة بشأن السماح بهبوط الطائرات الإثيوبية في مطارات المملكة العربية السعودية، وتنقل إلى المفوضية الأمريكية في جدة قرار الحكومة السعودية في هذا الخصوص، وهو أن الطائرتين اللتين هبطتا في مطار جدة وسُمح لهما بمواصلة رحلتهما ستكونان آخر طائرتين أثيوبيتين يُسمح لهما بذلك، وأن أي طائرة مسجلة في أثيوبيا تصل في المستقبل سيتم احتجازها. ويشير تشايلدز في هذا الصدد إلى تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية المضمنة في رسالتها المؤرخة في ١٣ مارس (آذار) ١٩٤٧م.

R. 10

1947/04/24
890 F. 7962/4-2447 (1)

رسالة موقعة من توماس تايلر Thomas K. Taylor مساعد المدير العام للقسم الدولي في شركة تي دبليو إيه TWA إلى ليفنجستون ميرتشنت Livingston Merchant رئيس قسم الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يقول تايلر إن بنود الاتفاق المبرم بين تي دبليو إيه وشركة كالتكس Caltex فيما يتعلق بمشتريات الوقود والزيت في بعض المطارات الأجنبية تقضي بدفع شركة تي دبليو إيه أي ضريبة تفرضها الحكومة السعودية على وقود الطائرات وزيوتها التي يتم التزود بها في مطار الظهران. ويذكر أن الضريبة التي فرضتها المملكة العربية السعودية بلغت ٢٦,٣٤ سنتاً على الجالون، مما يُشكّل نسبة تزيد على ١٠٠ بالمائة من سعر الشراء؛ وقد فرضت ضريبة أيضاً على زيوت الطائرات. ويبين تايلر أن كالتكس تبذل مساعي للحصول على تخفيض لهذه الضرائب ويطلب من وزارة الخارجية،

أن تدعم تلك المساعي من خلال مفوضيتها في المملكة.

R. 10

1947/04/24
FW 890 F. 7962/4-2447 (1)

مذكرة داخلية من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مسؤول مكتب المملكة العربية السعودية في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى كل من إيرنست ليستر Ernest Lister وروبرت ثاير Robert A. Thayer من قسم شؤون الطيران، وروبرت إيكنز Robert S. Eakens من قسم تصدير النفط في الوزارة، مؤرخة في ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تقول المذكرة إن توماس تايلر Thomas Taylor مساعد المدير العام للقسم الدولي في شركة تي دبليو إيه TWA أفاد أن الحكومة السعودية فرضت زيادة كبيرة في الضرائب على الوقود والزيوت. وأن الزيادة المقررة على الجالون تعادل ٢٦,٥ سنتاً، في حين أن السعر الأصلي هو ٢٣ سنتاً، وأن الشركة تدفع ٦٩ سنتاً لجالون الزيت، وستُفرض ضريبة قدرها ٢٨ سنتاً على الجالون. ويقول سانجر إن تايلر لم يتصل بالوزارة لتقديم شكوى رسمية، إلا أنه يفيد أن الضرائب الجديدة سيكون لها تأثير خطير على عمليات الشركة في المملكة العربية السعودية.

R. 10

1947/04/25
890 F. 0011/4-2547 (1)

رسالة موقعة من إفلين كوفي Evelyn M. Coffey من مفوضية المملكة العربية السعودية في واشنطن إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger مسؤول مكتب المملكة في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تفيد الرسالة، نقلاً عن أسعد الفقيه الوزير المفوض السعودي الموجود آنذاك في نيويورك، أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي سيصل إلى نيويورك صباح الأحد ٢٧ أبريل ١٩٤٧م؛ ونظراً إلى أهمية الموضوعات التي سيناقشها الأمير، فإن الوزير المفوض السعودي يطلب رسمياً من السلطات الأمريكية توفير أسباب سلامته في أثناء إقامته في نيويورك. كما يطلب تخصيص توماس براون Thomas Brown لمرافقته والسهر على سلامته.

R. 2

1947/04/25
FW 890 F. 6363/4-1047 (1)

رسالة من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جورج آتشيسون George Acheson Jr. المستشار السياسي الأمريكي في طوكيو، مؤرخة في ٢٥ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يعرب هندرسون عن شكره لآتشيسون على رسالته المؤرخة في ١٠ أبريل ١٩٤٧م

المتعلقة بزيارة يوجين برينس Eugene M. Prince إلى جدة في مهمة لدى الحكومة السعودية، ويبيّن أنه لم تتح له فرصة الحديث مع برينس قبل مغادرته ولاية كاليفورنيا إلى المملكة العربية السعودية، وأنه كتب رسالة بشأنه إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة.

R. 7

1947/04/26
890 F. 1281/4-2647 (2)

رسالة سرية رقم ٢٣٠ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المفوضية رقم ١٨٧ المؤرخة في ١٢ مارس (آذار) ١٩٤٧م بشأن تمويل مستوصف المفوضية الأمريكية في جدة، ويورد تقريراً عن محادثات في هذا الشأن جرت بين يوجين وايت Dr. Eugene A. White مدير المستوصف، وروبرت ريم Dr. Robert Rehm طبيب شركة تي دبليو إيه TWA في القاهرة؛ وقد أوضح وايت لريم خلال تلك المحادثات الاحتياجات الأساسية لإنشاء المستوصف، وأطلعه على الصعوبات المالية الحالية. ومن جهته، ذكر ريم أن اهتمام بنجامين جايلز General Benjamin F. Giles مدير شركة تي دبليو إيه في الشرق الأوسط بموضوع المستوصف كان مخلصاً، لكن فهمه للأمور أحياناً غير واضح. وقد بين ريم أن شركة تي دبليو إيه في وضع مالي يجعل من المستبعد أن يخصص مجلس إدارتها مبلغاً شهرياً كبيراً لضمان التأمين الصحي لعشرة موظفين فقط، وأن الذي يهمها في هذا الصدد هو إجراء الفحص الطبي العام ومعالجة حالات الطوارئ، وأنه لا يتوقع منها تقديم مساعدة تذكر. ومع ذلك، كما يقول تشايلدز، فقد طلب ريم كل المعلومات عن المستوصف لعرضها على مجلس الإدارة. كما استبعد ريم أن تقدم الخطوط الجوية العربية السعودية مبلغ ألف دولار مساهمة شهرية منها نظراً إلى ما تقدمه الحكومة السعودية حالياً من مساعدات للمستوصف، أو أن تتمكن شركة تي دبليو إيه من الضغط عليها لتقديم مزيد من الدعم للمستوصف، أو أن تقدم مساهمة مالية مباشرة.

R. 3

1947/04/28
890 F. 6363/4-2847 (1)

رسالة موقعة من وليم نيلي William B. Neely المحامي في مكتب ستبمان وماكري وسيلي Stubbeman, McRae & Sealy للاستشارات القانونية في ميدلاند Midland بولاية تكساس، إلى روبرت سانجر Richard H. Sanger (ورد Robert) المسؤول عن مكتب المملكة العربية السعودية في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يُعرب نيلي عن تقديره لـلمساعدة التي قدمها سانجر من خلال المعلومات التي زوده بها عن المشكلات والإجراءات التي تواجهها أية شركة نفط ترغب في العمل في المملكة.

R. 7

1947/04/29
890 F. 248/4-2947 (1)

برقية سرية رقم ٨٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يذكر تشايلدز أن صحيفة «البلاد السعودية» نشرت في عددها الصادر في ٢٨ أبريل ١٩٤٧م إعلاناً جديداً أصدرته وزارة الدفاع السعودية للراغبين في ترشيح أنفسهم للمشاركة في برنامج التدريب في مطار الظهران. ويقول تشايلدز إن الإعلان الجديد شبيه بالذي أرفق مع رسالة المفوضية رقم ١٥٢ المؤرخة في ١٤ فبراير (شباط) ١٩٤٧م، ويبرهن على مدى اهتمام الحكومة السعودية بهذا المشروع.

R. 4

1947/04/29
890 F. 6363/4-2947 (1)

رسالة موقعة من مارسيل واجنر Marcel E. Wagner رئيس الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يذكر واجنر أنه اقترح على لويس فان دام Louis Van Damme مدير البنك البلجيكي والدولي في مصر Banque Belge et Internationale en Egypte زيارة ميريام ليناقش معه بشكل خاص المصالح المصرية المتعلقة باحتمال إيجاد مصب لخط أنابيب النفط السعودي في مصر، وهو أمر بحثه فان دام مع ملك مصر.

R. 7

1947/04/29
FW 890 F. 7962/4-2447 (1)

مذكرة داخلية من لاتشفورد Latchford من قسم الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت ثاير Robert A. Thayer في الوزارة نفسها، مؤرخة في ٢٩ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م مرفق بها رسالة من توماس تايلر Thomas K. Taylor مساعد المدير العام للقسم الدولي في شركة تي دبليو إيه TWA إلى ليفنجستون ميرتشنت Livingston Merchant رئيس قسم الطيران في الوزارة، مؤرخة في ٢٤ أبريل ١٩٤٧م.

يقول لاتشفورد إن التوصل إلى قرار حول ما إذا كان هناك أساس قانوني لتقديم احتجاج إلى الحكومة السعودية على قرارها زيادة الضرائب على وقود الطائرات، ممّا أشارت إليه الرسالة المرفقة من شركة تي دبليو إيه، يتطلب مراجعة الاتفاقات المبرمة مع المملكة العربية السعودية، ليس فقط في مجال الطيران

بل أيضاً الاتفاقيات التي تتعلق باستخدام مطار الظهران وحقوق امتياز التنقيب عـلى النفط. ويذكر لاتشفورد أن المملكة ليست عضواً في معاهدة شيكاغو للطيران، لكن قد يكون لدى قسمـيْ شؤون النفط والـسياسة الاقـتصادية معلومات عن الاتفاقية النفطية والتجارية تساعد الوزارة في اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة.

ويقترح لاتشفورد أن تقدم المفوضية احتجاجاً غير رسمـي يقوم على أن الزيـادة المفرطة في الضرائب ستؤثر سلباً في عمليات النقل الجوي التي تقوم بها شركة تي دبليو إيه في المملكة.

R. 10

1947/04/30
890 F. 00/4-3047 (1)

برقية سرية رقم ١٦١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٣٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

تفيد البرقية أن رشيد عالي الكيلاني عاد إلى الرياض يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٧م، وأنه لم يشارك في أي اجتماعات (للحكومة السعودية) منذ آخر حديث دار بشأنه بين تشايلدز وفؤاد حمزة، وتحيل إلى برقية المفوضية رقم ١٣٠ المؤرخة في ١٤ أبريل ١٩٤٧م. وتضيف أن الوزير المفوض البريطاني في جدة لم يتسلم رداً على الاحتجاجات المكتوبة التي تقدم بها إلى الحكومة الـسعودية بشأن الكيـلاني بناء على تعليمات من الحكومة البريطانية.

R. 1

1947/04/30
890 F. 51/4-3047 (4)

رسالة سـرية رقم ٢٣٤ موقعـة من ريفز تـشايـلدز J. Rives Childs الـوزير المـفـوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير تشايلدز إلى برقيته رقم ١٤١ المؤرخة في ٢١ أبـريل ١٩٤٧م بشـأن التطـورات في الخلاف المتعـلق بدفع عائدات النفـط بالذهب بين الحكومة الـسعودية وشركة الزيت العـربية الأمريـكية (أرامكـو) Arabian American Oil Company، وينـقل فحـوى محادثـات حول الموضوع جرت بينـه وبين فؤاد حمزة يوم ٣٠ أبريل. ويقول تشايلدز إنه ذكر لكل مـن روي ليبكتشر Roy Lébkicher وجاري أوين Garry Owen ممثلي أرامكو في المفاوضات مع الحكومة السعودية أنه سيحاول معرفة موقف فؤاد حمزة من هذا الموضوع، وقد رحبا بهذا الاقتراح.

وقد أفاد حمزة، كما يقول تـشايلدز، أن الحكومة السعودية تعلق أهمية كبيرة على تسوية الخلاف، وأعرب عن أمله في ذلك، ثم سأل عما إذا كانت لدى تشايلدز أية آراء حول الموضوع. فأجاب هذا الأخير أن الموضوع إذا أحيل للتحكيم فسيكون القرار لـصالح الشركة بسبب أن دفع عائدات النفط مرتبط بالشلن الذهب، مما يعني أن التسديد لا يكون إلا وفقا للسعر المعمول به في بـلد الوحدة الـنقدية المحـددة، ولأن دفع العائدات على أساس حجة الشركـة يعني دفع عائدات تتساوى مع تلك التي تدفعها الشركات

الأخرى في إيران والـعراق والبحرين أو تزيد عليها، بينما دفعها على أساس السعر المتداول في سوق جدة يعني مضاعـفة قيمة العائدات، ممّا سينعكس سلباً على النفط السعودي الذي سيكون في وضع لا يسمح له بالمنافسة مع غيره.

وتفيد الرسالة أن فـؤاد حمزة أوضح أن الحكومة السعودية ترى موقفها سليماً تماماً تجاه هذه المسألة، ولديها الوثائق التي تؤيده. وقد فهم تشايلدز أن إحدى هذه الوثائق هي اعتراف رسمي من الحكومة الـسعودية بجنيه الذهب الإنجليزي أسـاساً للعملة السـعودية. ويقول تشايلدز إن من الصعب قبول حجة فؤاد حمزة في إشارته إلى بيانات الحكومة المتعلقة بعملتها والتي ورد ذكرها في رسالة المفوضية رقم ٢٨ المـؤرخة فـي ٣٠ يـوليـو (تموز) ١٩٤٦م، وخصوصاً في المرفق رقم ١ من تلك الرسالة. ويذكر تشايلدز في هذا الصدد أن بلاغاً رسمياً برقم ٥٥ أصدرته الحكومة السعودية في ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٤٠م ونشرته صحيفة «أم القرى» الـصادرة في مكة المـكرمة في اليـوم نفسه، يمنع التجار من اعتماد الـذهب أساساً لحساباتهم بعد ذلك التاريخ؛ مما يعني في نظر تشايلدز أن الحكومة السعودية قررت التخلي عن جنيه الذهب كأساس لعملتها.

وينقل تشايلدز عن فؤاد حمزة أن على الشركة الوفاء بالتزاماتها بدفع قيمة العائدات ذهباً، وإلا فسـتتعرض لمراجعـة كل شروط امتياز التنقيب. ويفيد تشايلدز أنه أوضح أن الخلاف ليس على الالتزامات نفسها بل على سعر الصرف الذي سيعـمل به؛ ولكن فؤاد حمزة لاحظ أن الشركة لم تكن منصفة في عرض موقفها في حين تحرص الحكومة على إظهار حسن النوايا منذ نشوب الخلاف.

ويبين تشايلدز أن النقطة الثانية التي أثارها والمتعلقة بعدم قدرة النفط السعودي على المنافسة تركت أثراً قوياً لدى فؤاد حمزة، الذي لاحظ أن الشركـة مبذرة ولو اقـتصدت في نفـقاتها لأمكنهـا أن تمنح الحكومة الـسعودية عائدات أفضل، وأكد على ضرورة السعي للتوصل إلى حل عملي وليس إلى تسوية قانونية.

وينقل تـشايلدز عن فؤاد حمـزة قوله إن الحكومة السعودية غير ملزمة بقبول التحكيم، لكنه تخلى عن رأيه هذا بعد أن أكد له تشايلدز أن ضرورة التحكيم العادل هو الأسلوب المتعارف عليه في حل النزاعات، وأن الحكومة السعودية لا يمكن أن تعترض على ذلك. ويضيف تشايلدز أنه أوضح لحمزة أن الشركة تفضل حل الخلاف عن طريق مفاوضات ودية غير رسمية؛ ويخلص إلى أنه خرج من الحديث مقتـنعاً بأن الحكومة السعودية لن تصر على اعتماد سعر صرف الذهب المعمول به في جدة، ولكنها مصرّة في المقابل على أن يكون دفع عائداتها النفطية بسعر يفوق ذلك الذي عرضته أرامكو، وقد استشف ذلك من إشارات حمزة المتكررة إلى حرص الحكومة السعودية على إيجاد حل عملي للخلاف.

R. 5